جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

التغير في الثقافة السياسية الفلسطينية بعد اتفاق أوسلو وأثرها على الثوابت الوطنية

إعداد
عامر محمد سعيد قبها

إشراف
د. مسعود أحمد إغبارية

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.
2016م

التغير في الثقافة السياسية الفلسطينية
بعد اتفاق أوسلو وأثرها على الثوابت الوطنية

إعداد

عامر محمد سعيد قبها

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ 2016/1/17م، وأجيزت.

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
1. د. مسعود إغبارية / مشرفاً ورئيساً	.....
2. د. أيمن طلال / ممتحناً خارجياً	.....
3. د. إبراهيم أبو جابر / ممتحناً داخلياً	.....

الإهداء

الى من رباني وأحسن تربيتي ورسم لي كل معلم الحب والعطاء والدي الحبيب رحمه الله.

الى من كدت وتعبت وعانت وحملتي صغيرا وربتني كبيراً والدتي الحنونة أطال الله بعمرها.

الى من أشكو لهم ألمي ويخففوا عني تعبي وعنائي ويشكلوا السند الحقيقي الذي لا ينتهي إخوتي بارك الله فيهم.

الى أصدقائي وزملائي الذين يمثلون بالنسبة لي السواعد الأخرى التي تقدم لي المساعدة والعون فهم بمثابة الأخوة التي لم تلدهم أمي.

الى كل من قدم لي علماً جديدا وثقافة لا تقدر بثمن أساتذتي الأعزاء في جامعتي الحبيبة جامعة النجاح الوطنية.

الى كل الغيورين على مصلحة الشعب الفلسطيني ويسهرون على حمى الوطن لهم مني ما يستحقون.

الشكر والتقدير

يسرني أن أتقدم بالشكر و العرفان إلى كلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية التي أتاحت لي الفرصة لإتمام دراستي العليا فيها.

كما أتقدم بالشكر و التقدير للدكتور الفاضل مسعود أحمد اغبارية؛ لتفضله بالإشراف على هذه الرسالة ولتقديمه النصح والتوجيه سائلاً من الله عز وجل أن تكون في ميزان حسناته والشكر موصول أيضا لأعضاء المناقشة.

كما أتقدم بالشكر لجميع أعضاء هيئة التدريس في الجامعة الذين قاموا بتحكيم أداة الدراسة.

كما أتقدم بالشكر لكل من ساعد في إنجاز هذه الدراسة، فجزى الله الجميع خير جزاء، ونسأل الله أن يجعل خير أعمالنا خواتيمها، وخير أيامنا يوم نلقاه، وآخر دعوانا الحمد لله رب العالمين

الإقرار

أنا الموقع أدناه، مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

التغير في الثقافة السياسية الفلسطينية بعد اتفاق أوسلو وأثرها على الثوابت الوطنية

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة اليه حيث ما أن هذه الرسالة كاملة، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أي درجة أو لقب علمي أو بحث لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name: **اسم الطالب:** عامر محمد سعيد صبح

Signature: **التوقيع:** عامر صبح

Date: **التاريخ:** 17-1-2016

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
الإهداء	ج
الشكر والتقدير	د
الإقرار	هـ
فهرس المحتويات	و
فهرس الجداول	ط
الملخص	ك
الفصل الأول: مقدمة الدراسة ومنهجيتها	**1**
مقدمة الدراسة	2
مشكلة الدراسة	3
أهمية الدراسة	4
أهداف الدراسة	4
أسئلة الدراسة	5
فرضية الدراسة	5
منهج الدراسة	5
حدود الدراسة	5
تعريف المصطلحات	6
أدبيات الدراسة	7
الفصل الثاني: التغيير السياسيّ: الخلفية النظرية	**9**
التغيير والإصلاح السياسيّ	11
أهمّ النظريّات التي تعالج الفكر السياسيّ وتغيّراته	11
أولاً: المدرسة الماركسيّة	11
ثانياً: التحليل النسـقيّ السلوكيّ	12
ثالثا: النظريّة الوظيفيّة	12
رابعاً: النظريّة البنيويّة	13
خامساً: المنهج التعاونيّ المفتوح Open corporatism	13

الموضوع	الصفحة
الفصل الثالث: الثقافة السياسيّة الفلسطينيّة قبل اتفاق أوسلو: الثوابت هي الأساس	**15**
أولاً: المحافظة على الثوابت الفلسطينية في إطار تسوية الصراع رغم التغييرات التكتيكية	16
ثانيًا: المتغيرات الإقليمية والدولية بين الأعوام 1967 – 1974 ولدت تغييرات تكتيكية	23
1- إقامة الدولة الديمقراطية على كامل تراب فلسطين	24
2- سلطة الشعب الوطنية المستقلة على أيّ أرضي تمّ تحريرها	26
ثالثًا: مواقف متباينة وأثرها على مشاريع الدولة بين الأعوام 1975 – 1993م	28
1- الاتحاد الكونفيدرالي مع المملكة الأردنية الهاشمية	28
2- الدولة الفلسطينية في المنفى	29
3- دولة فلسطين الإسلامية	30
الفصل الرابع: معالم الثقافة السياسية الفلسطينية قبل اتفاق أوسلو	**32**
مقدمة	33
أولاً: البيئة والثقافة السياسية الفلسطينية	33
1- فلسطينيّو الشتات والاحتلال الإسرائيليّ	33
2- منظمة التحرير الفلسطينية وحفظها الثقافة السياسية الفلسطينية عبر حفظها على الثوابت	34
3- ظهور الخطاب السياسي الإسلامي	35
4- التعددية السياسية الفلسطينية	36
5- تجربة الانتفاضة الأولى	37
مؤسسات المجتمع المدني والثقافة السياسية الفلسطينية	38
الفصل الخامس: البحث الميداني: نتائج الدراسة	**39**
تحليل النتائج	41
اولاً: الاختلاف بين الذكور والإناث	41
ثانياً: العلاقة بين الثوابت الفلسطينية ومستوى التحصيل العلمي	42
ثالثا: التخصص المهني في إطار الجامعة والثوابت الفلسطينية	44

رابعاً: الشرائح العمرية والثوابت الفلسطينية	47
خامساً: سنوات الخبرة والثوابت الفلسطينية	49
سادساً: مكان السكن ورؤية تغيير في الثوابت الفلسطينية	52
سابعاً: مكان العمل، المؤسسة الجامعية والتأثير على الموقف من الثوابت الفلسطينية	55
ثامناً: مكان التخرج الجديد وتحديد تغييرات في الثقافة السياسية الفلسطينية	60
الخاتمة	**64**
قائمة المصادر والمراجع	**67**
الملاحق: الاستبانة	**77**
Abstract	**b**

فهرس الجداول

الرقم	الجدول	الصفحة
جدول (1)	تحديد معايير الحكم لتقدير الاستجابات	40
جدول (2)	نتائج اختبار (ت) للعينات المستقلة	41
جدول (3)	نتائج اختبار (ت) للعينات المستقلة لمتغير التحصيل الأكاديمي	43
جدول (4)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، لمجالات الدراسة وللأداة الكليةحسب متغير التخصص.	45
جدول (5)	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لفحص دلالة الفروق في متوسط استجابات أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية للتغير في الثقافة السياسية بعد أوسلو وأثرها على الثوابت الفلسطينية حسب متغير التخصص	46
جدول (6)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، لمجالات الدراسة وللأداة الكلية حسب متغير العمر.	47
جدول (7)	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لفحص دلالة الفروق في متوسط استجابات أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية للتغير في الثقافة السياسية بعد أوسلو وأثرها على الثوابت الفلسطينية حسب متغير العمر	48
جدول (8)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، لمجالات الدراسة وللأداة الكلية حسب متغير سنوات الخبرة.	49
جدول (9)	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لفحص دلالة الفروق في متوسط استجابات أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية للتغير في الثقافة السياسية بعد أوسلو وأثرها على الثوابت الفلسطينية حسب متغير سنوات الخبرة.	50
جدول (10)	دلالة الفروق في الثقافة السياسية متجسداً بالثوابت الوطنية بعد أوسلو تبعا لمتغير سنوات الخبرة في المجال الثاني	51
جدول (11)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، لمجالات الدراسة وللأداة الكلية حسب متغير مكان السكن.	53

الرقم	الجدول	الصفحة
جدول (12)	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لفحص دلالة الفروق في متوسط استجابات أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية للتغير في الثقافة السياسية بعد أوسلو وأثرها متجسداً بالثوابت الفلسطينية حسب متغير مكان السكن.	54
جدول (13)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، لمجالات الدراسة وللأداة الكلية حسب متغير الجامعة التي يعمل بها.	56
جدول (14)	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي والجامعة التي يعمل بها.	57
جدول (15)	دلالة الفروق في الثقافة السياسية متجسداً بالثوابت الوطنية قبل أوسلو تبعا لمتغير الجامعة التي يعمل فيها.	58
جدول (16)	دلالة الفروق في المجال الكلي تبعا لمتغير الجامعة التي يعمل فيها.	59
جدول (17)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، لمجالات الدراسة وللأداة الكلية حسب متغير مكان التخرج الأخير.	61
جدول (18)	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لفحص دلالة الفروق في متوسط استجابات أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية للتغير في الثقافة السياسية بعد أوسلو وأثرها على الثوابت الفلسطينية حسب متغير مكان التخرج الأخير.	62

التغير في الثقافة السياسية الفلسطينية
بعد اتفاق أوسلو وأثرها على الثوابت الوطنية

إعداد
عامر محمد سعيد قبها
إشراف
د. مسعود أحمد إغبارية

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد معالم تغيرات في الثقافة السياسية الفلسطينية بعد اتفاق أوسلو 1993 وأثرها على الثوابت الوطنية الفلسطينية في نظر اساتذة الجامعات الفلسطينية في الضفة الغربية. توصلت الى النتائج التالية:

1) لم تجد الدراسة اي تغييرات في الثقافة السياسية الفلسطينية بعد اتفاقية اوسلو التي تم توقيعها عام 1993 عما كان عليه الوضع قبل توقيع تلك الاتفاقية رغم وجود تعددية فكرية وربما تناقضات بين القوى السياسية المتنافسة على الساحة الفلسطينية و"تأثير سياسة الحزب الأقوى"، والتدخلات العربية والدولية. تحديدا، لم تجد الدراسة فروقا ذات دلالة إحصائية في الثوابت الفلسطينية مما كانت عليه قبل اتفاق اوسلو وما هي عليه بعد اتفاق اوسلو من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية بالنسبة لمتغيرات الجنس والتحصيل الأكاديمي والتخصص والعمر وسنوات الخبرة في المجال الاول ومكان السكن ومكان التخرج الاكاديمي.

2) مع هذا وجد البحث فروقا ذات دلالة إحصائية مرتبطة بمكان العمل، اي بأي جامعة انت تعمل او تمارس نشاطك الاكاديمي.

3) تم اعتبار إتفاق أوسلو من قبل شريحة كبيرة من اساتذة الجامعات نوعاً من المساس بالثوابت الوطنية الفلسطينية.

تم استخدام المنهج الكيفي والمنهج الكمي في آن واحد. أرتكزت الدراسة على إستبيان متعلق بالثقافة السياسية الفلسطينية كانت حجم عينته 250 عضو هيئة تدريس تم اختيارها بطريقة عشوائية، وتم جمع البيانات وتحليلها باستخدام برنامج التحليل الإحصائي للعلوم الاجتماعية (SPSS).

الفصل الأول

مقدمة الدراسة ومنهجيتها

الفصل الأول

مقدمة الدراسة ومنهجيتها

مقدمة الدراسة

تشكّل الثقافة السياسية حاضنة أساسية لبناء وتوحد وتماسك المجتمعات والشعوب. ترتكز على قيم وعادات وظروف مميزة، وتشكل عامل وعي جمعي للشعب، يستطيع من خلالها تحديد مطالبه ومبادئه الوطنية العامة مثل بناء دولته ومؤسساته. تنمو وتترعرع الثقافة السياسية خلال عملية تنموية فكرية وقيمية عند الشعب، تدخل في النظام السياسي في حياة الأفراد وتؤثر على سلوكهم وحياتهم، وعلى الإدراك الفكري والوعي السياسي والإحساس. بنظره اكثر شمولة، هي مجموعة القيم والمفاهيم والمعارف التي اكتسبها المجتمع عبر إرثه التاريخي والحضاري وواقعه الجغرافي والسياسي والاجتماعي وطبيعة النظام السياسي والاقتصادي، فضلاً عن المؤثرات الخارجية التي شكّلت خبراته وانتماءات مختلفة.[1]

في سياق هذه الدراسة، الثقافة السياسية عند الفلسطينيين التي ترتكز على مبادئ وعادات وتقاليد ومواقف الشعب الفلسطيني المستمدة من تاريخ نضاله الطويل ضد الاحتلال بدءا بالاحتلال البريطاني ولاحقا بالاحتلال الصهيوني، تعزز الشعور الوطني وتنمي مفهوم وقيم المواطنة لدى الأفراد وتقوي الانتماء والمواطنة وحب الوطن والدفاع عنه. وحافظ الفلسطينيون على ثقافة سياسية واضحة المعالم رغم اختلافات وتباينات عبر حقب زمنية متفاوتة بسبب ظروف وتطورات سياسية مر ويمر بها. ارتكزت السياسات والممارسات الجماعية والفردية على ثقافة تحرير أرض فلسطين المحتلة كاملة من البحر الى النهر إما بإستخدام الكفاح المسلح وبالتحديد منذ 1974 "كافة السبل الشرعية."

بعد توقيع اتفاقية اوسلو عام 1993 وقيام السلطة الفلسطينية في المناطق المحتلة منذ عام 1967 حدث هناك استحداث خيار محدد من اجل تحرير الشعب الفلسطيني من خلال انتهاج المفاوضات وخيار السلام كوسيلة لإقامة دولة فلسطينية على حدود 1967.

---

[1] الأزعر، محمد خالد. "**النظام السياسي والتحول الديمقراطي في فلسطين**"، رام الله، مواطن المؤسسة الفلسطينية للدراسات والديمقراطية، ط1، 1996، ص 45.

مشكلة الدراسة

شهد المجتمع الفلسطيني في النصف الاول القرن العشرين أحداثاً متعددة ومتتالية. بعد فترة قصيرة من وقوعه تحت الاحتلال البريطاني بدأت ثورات متلاحقة ضد تلك الاحتلال وما يقوم به من دعم النشاطات الاستيطانية الصهيونية على ارض فلسطين، أبرزها ثورة البراق عام 1929 والثورة الكبرى عام 1936، ثم حدوث النكبة واحتلال قسم من فلسطين على يد قوات يهودية عام 1948 وإقامة دولة اسرائيل، مروراً بخضوع الضفة الغربية للحكم الأردني وقطاع غزة للحكم المصري.

في عام 1964 تم تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية. وبدأت تُقام فصائل فلسطينية رأت في الكفاح المسلح إستراتيجية وليس تكتيك كما حدده الميثاق الوطني الفلسطيني الذي تم إقراره عام 1968 وصولاً إلى الانتفاضة الفلسطينية الأولى (1987-1993)، حيث تميزت الثقافة السياسية الفلسطينية بالإيمان بالكفاح المسلح وبأن فلسطين التاريخية من النهر الى البحر وحدة واحدة لا تتجزأ وحتمية وضرورة تحريرها كاملة.

مع توقيع اتفاقية أوسلو وما أعقبها من اتفاقيات ونشوء السلطة الفلسطينية بدا جلياً تبدل في هذا الاطار وبدأت تظهر فكرة "السلام المشترك" ودولة فلسطينية على حدود العام 1967 وغيرها من الأفكار. يشكل هذا التغيير مشكلة الدراسة وخاصة ان به شعر البعض بسقوط محرمات وطنية من الوعي السياسي للمجتمع وبالتالي من التطبيق الفعلي على الأرض، مثل مسلمات وثوابت فلسطين التاريخية من البحر إلى النهر، والكفاح المسلح الطريق الوحيد لتحرير الأرض، وتخوين وتجريم التخابر (الاتصال أو التنسيق) مع الاحتلال الإسرائيلي، ومصطلح "العدو الإسرائيلي" الذي تبدل إلى مصطلح "الطرف الإسرائيلي".

أحدث هذا التطور انقساما حادا بين القوى السياسية الفلسطينية بين معسكرين اساسيين: معسكر من يرى في المفاوضات السلمية مع إسرائيل خيارا استراتيجيا مرتكزا على القواعد التي حددت في اتفاقية أوسلو ومعسكر "المقاومة" الذي يرتكز في طرحه على الثوابت الفلسطينية

وانتهاج الكفاح المسلح كخيار استراتيجي لتحقيق الاهداف الفلسطينية. بناء على ما تقدم فان الدراسة تحاول ان تبحث في السؤال الرئيس: هل هناك تغييرات في الثقافة السياسية الفلسطينية بعد اتفاق اوسلو من وجهة نظر اعضاء هيئات التدريس في الجامعات الفلسطينية في الضفة الغربية؟.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة فيما يلي:

1) تفسير وتحليل طبيعة التغير، إن كان هناك حقاً، في الثقافة السياسية الفلسطينية بعد اتفاق أوسلو، والأسباب والعوامل التي قادت لحدوث مثل هذا التغير.

2) تحليل دور السلطة الفلسطينية في ترسيخ الثقافة السياسية الفلسطينية بعد أوسلو، ومقارنة هذا الدور والموقف الرسمي بموقف ودور منظمة التحرير الفلسطينية وطنياً وشعبياً وتثقيفياً في مرحلة ما قبل اتفاق أوسلو.

3) إلقاء الضوء على موقف شريحة هامة في المجتمع الفلسطينية وهي الطبقة الاكاديمة محصورة في مدرسي الجامعات الفلسطينية في الضفة الغربية التي تشكل فئة طلائعية بالعديد من المقاييس.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

1) فحص امكانية تغيير في الثقافة الفلسطينية على اثر اتفاقيات اوسلو عام 1993 وفق ما يراه اساتذة الجامعات في الضفة الغربية

2) التطرق إلى مفهوم الثقافة السياسية عامة ومواصفات الثقافة السياسية الفلسطينية والملامح العامة لها على وجه الخصوص.

أسئلة الدراسة

تحاول هذه الدراسة الإجابة عن الأسئلة المحورية التالية: هل حدث تغيير في الثقافة السياسية الفلسطينية بعد اتفاق أوسلو عام 1993 في اوساط اساتذة الجامعات الفلسطينية في الضفة الغربية، وما هي عوامل التغيير لو كان هناك ؟

فرضية الدراسة

تعتمد الدراسة على الفرضية التالية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) في متوسطات استجابات أعضاء هيئة التدريس في جامعات الضفة الغربية حول الثقافة السياسية الفلسطينية بعد اتفاق أوسلو والتي تعزى لمتغيرات الجنس، التحصيل الاكاديمي، التخصص، العمر، سنوات الخبرة، مكان السكن، مكان العمل، ومكان التأهيل الاكاديمي (التخرج) الاخير.

منهج الدراسة

تم اعتماد المنهج التاريخي حيث هناك وصف وتسجيل وتحليل وتفسير لما تحدد من مفاهيم وأحداث في الماضي لفهم الحاضر، والمنهج الكيفي لمعرفة طبيعة التغيرات التي طرأت على تلك المفاهيم، والمنهج الكمي لتحديد طبيعة العلاقة بين المتغيرات إرتكازا على تحليل بيانات استبيان بواسطة برامج احصائية حديثة مثل ال SPSS.[1]

حدود الدراسة

تبدأ الحدود الزمانية منذ الاحتلال البريطاني لفلسطين 1917 وتمتد لغاية تاريخ الانتهاء من كتابة الأطروحة. الحدود المكانية للدراسة تشمل الثقافة السياسية للشعب الفلسطيني داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة من قبل إسرائيل منذ 1967 في الضفة الغربية لنهر الأردن.

[1] ريان، عادل. استخدام المدخلين الكيفي والكمي في البحث دراسة استطلاعية لواقع أدبيات الإدارة العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية: المؤتمر العربي الثالث البحوث الإدارية والنشر، القاهره، 14-15 مايو 2003، ص6. http://unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/arado/unpan009533.pdf

تعريف المصطلحات

التغيير في اللغة العربية اسمٌ مشتقٌ من الفعل"غيّر" وغيّر الشيء أي بدله وجعله على غير ما كان عليه، وغير عليه[1] الأمر: حوله، وتغير الشيء عن حاله: **تحول**، وغيره: حوله وبدله، وفي التنزيل العزيز قول الباري عز وجل" **ذلك بأن الله لم يك مغيرا نعمة أنعمها على قوم حتى يغيروا ما بأنفسهم وأن الله سميع عليم**"، قال "ثعلب": حتى يبدلوا ما أمرهم الله[2]. هناك تغييران: تغيير الشيء حيث يعني استبداله بشيء آخرً، أما التغيير في الشيء يعني بقاء الشيء على ما هو عليه مع إجراء تعديلات أو تغييرات محددة فيه. التغيير الذي يمكن أعتماده في هذه الرسالة عرفه **Bennis** بأنه استجابة لاستراتيجية تثقيفية هادفة لتغيير المعتقدات والقيم والهيكل التنظيمي وجعلها أكثر ملاءمة للتطور الحديث...[3]

الثقافة السياسية: هي مجموعة من القيم والمعايير السلوكية المتعلقة بالأفراد في علاقاتهم مع انفسهم ومع الآخرين اكتسبها الفرد عبر ميراثه التاريخي والحضاري وواقعه الجغرافي والتركيب الاجتماعي وطبيعة النظام السياسي والاقتصادي ومؤثرات خارجية....[4]

اتفاق أوسلو: هو اتفاق وقعته إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في 1993 من اجل تحقيق سلام. سمي الاتفاق نسبة إلى مدينة أوسلو النرويجية حيث عقدت فيها محادثات أفرزت هذا الاتفاق. ينص الاتفاق على إقامة سلطة حكومة ذاتية انتقالية فلسطينية ومجلس تشريعي منتخب للشعب الفلسطيني، في الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة انتقالية.[5]

---

[1] مصطفى ،إبراهيم، وعبد القادر، أحمد، والزيات أحمد حسن، والنجار محمد علي . **المعجم الوسيط**، تركيا: المكتبة الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، بدون سنة نشر، ص:668.

[2] ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين بن مكرم. **لسان العرب**، لبنان، دار صادر، المجلد الخامس، بدون سنة نشر، ص:3325.

[3] الشماع، خليل محمد حسن، خضير، كاظم محمود. **نظرية المنظمة**، الأردن، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2000، ص:370

[4] عبد الخالق ،عبد الله.***الثقافة السياسية لطلبة جامعة الإمارات***، **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**، العدد 85، السنة 12، حزيران 2004، ص 113.

[5] اتفاقية أوسلو، ويكيبيديا الموسوعة الحرة: http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A9_%D8%A3%D9%88%D8%B3%D9%84%D9%88

الثوابت الفلسطينية :المبادئ والمواقف والحقوق على مختلف انواعها من ابرزها الحقوق السياسية والدينية والتاريخية المشروعة للشعب الفلسطيني وللأمة الإسلامية في أرض فلسطين التي لا تقبل تبديلا أوتغييرا، ولا تسقط بالتقادم، ولا يملك أحد أن يتنازل عنها أو عن أي جزء منها[1].

أدبيات الدراسة

هناك دراسات ذوات علاقة بموضوع الثقافة السياسية الفلسطينية ودورها في التحول الديمقراطي نستعرض منها:

1. دراسة باسم الزبيدي والتي تحدثت عن الثقافة السياسية في المجتمع الفلسطيني وعلاقتها بالديمقراطية . توصلت الى ان العوامل الغير متجانسة في المجتمع الفلسطيني ساعدت على التأثير في الثقافة الفلسطينية وعلى تطورها باتجاه مشوش ومبتور، مما جعلها نتاج متراكم لمؤثرات عدة بالضرورة، ثقافة معقدة التكوين وظاهرة متعددة الأبعاد والمستويات والمضامين.[2]

2. دراسة م. الفطافطة، التي تناولت العوامل المؤثرة في تشكيل الثقافة السياسية الفلسطينية، وتوصلت الى ان المجتمع الفلسطيني هو جزء من المجتمع العربي بقيمته وثقافته وأن الثقافة السياسية الفلسطينية تفتقر إلى المضمون الديمقراطي لعدم توافر إيمان الثقافة الفلسطينية بأفكار المساواة والحرية وعدالة التوزيع وأولوية الكفاءة للتمييز السياسي والولاء للمجتمع لا للحزب والاستعداد للمشاركة والثقة في الآخرين والقبول بهم وبالتعددية الفكرية والسياسية والتسامح...الخ من مبادئ الديمقراطية المطلوبة.[3]

---

[1] شبيب،نبيل. ثوابت القضية،موقع الوحدة الإسلامية http://www.alwihdah.com/view.asp?cat=1&id=608

[2] الزبيدي، باسم. **الثقافة السياسية الفلسطينية**، رام الله، 2003.

[3] الفطافطة،م. ***الثقافة السياسية الفلسطينية ثقافة توحيد أم تفتيت***، **مجلة تسامح**، العدد السادس عشر، السنة الخامسة، آذار.

3. دراسة عمر سمحة توصلت الى ان انطلاق قطار العولمة هو أعظم ما تتعرض له ثقافات الأمم من أخطار لا سيما أن هناك توجها جامحا عند صانعي السياسية الأمريكية لتحويل العالم الى النموذج الأمريكي. الى ان التطور الجديد في وسائل الإعلام وسرعة تناقل المعلومات أدى إلى وجود فيض من المعلومات تجتاح العالم وهو ما يطلق عليه العولمة الثقافية.[1]

4. دراسة سامر إرشيد التي أكدت على أن دمج حركة فتح ومؤسسة السلطة الفلسطينية منذ توقيع اتفاق أوسلو حين أصبحت الحركة المكون الرئيسي للسلطة الفلسطينية قد حول أولويات الحركة إلى أولويات السلطة الرسمية نفسها. [32]

5. دراسة محمود ميعاري التي توصلت الى ان الجمهور الفلسطيني بأغلبيته يتحلى بتوجهات ديمقراطية مجردة، تتمثل بتأييد عدد من القيم والمبادئ الديمقراطية، وأن المشاركة السياسية للجمهور الفلسطيني ليست متدنية. **[4]**

6. دراسة زكريا عزمي التي ترى ان الحياة الثقافية الفلسطينية تعاني من مشكلات عميقة يعود بعضها الى الموقع الجغرافي الفلسطيني وما نتج عنه من اثار ثقافية وسياسية مثل انعدام مركز ثقافي ثابت ومهيمن يركز الحياة الثقافية ويصهر قضاياها وأجيالها، الأمر الذي أدى إلى ضعف الارتباط بين قطاعات المنتجين، والى ضعف التقاليد الثقافية إجمالا.[5]

7. اكدت دراسة جميل هلال ان التحول في النظام السياسي الفلسطيني بعد اوسلو عملية معقدة لانها ما زالت غير منجزة للواقع. ولهذا انعكاسات خطيرة على الشعب الفلسطيني.**[6]**

---

[1] سمحة،ع. **العولمة الثقافية والثقافة السياسية العربية** برامج لإصلاح الديمقراطي والثقافة السياسية التشاركية في الوطن العربي، جامعة النجاح، فلسطين.

[2] أرشيد ، سامر. **حركة فتح والسلطة الفلسطينية تداعيات أوسلو والانتفاضة الثانية**، رام الله، مؤسسة الناشر،2007

[3] المرجع السابق.

[4] ميعاري، محمود. الثقافة **السياسية في فلسطين**، رام الله، مؤسسة الناشر للنشر، 2003.

[5] عزمي، زكريا.**في قضايا الثقافة الفلسطينية**، رام الله، مؤسسة ناديا للطباعة والنشر والإعلان، 2002

[6] هلال، جميل.**النظامالسياسيالفلسطينيبعدأوسلو**،دراسةتحليليةنقدية،المؤسسةالفلسطينيةلدارسةالديمقراطية،ط1، 1998.

الفصل الثاني

التغيير السياسيّ: الخلفية النظرية

الفصل الثاني

التغيير السياسيّ: الخلفية النظرية

التغيير السياسي هو مجمل التحوّلات التي تتعرّض لها البنى السياسيّة في مجتمع ما، بحيث يعاد توزيع السلطة والنفوذ. على سبيل المثال الانتقال من وضع غير ديمقراطيّ استبداديّ إلى وضع ديمقراطيّ هو تغيير سياسي.[1] يأتي التغيير السياسيّ استجابة لعدة عوامل من بينها:[2]

1) الرأي العام أو مطالب الأفراد من النظام السياسيّ، التي تتحوّل إلى مخرجات إذا تمّ تبنّيها وتطبيقها من الأحزاب وجماعات المصالح والضغط المتنفذة.

2) تحوّل الأهداف الحزبيّة أو الخاصة من إطار الحزب إلى إطار الدولة نتيجة تغيير في نفوذ وقوة بعض الحركات والأحزاب

3) تداول السلطات في الحالات الديمقراطيّة أو إعادة توزيع الأدوار في حالات أخرى كالنّقابات.

4) ضغوط ومطالبة خارجيّة تتخذ أشكالاً سياسيّة واقتصاديّة وعسكريّة.

5) تحوّلات خارجيّة في الوسط الإقليميّ أو في طبيعة التوازنات الدَّولية قد تؤثّر في إعادة صياغة السياسات الداخليّة والخارجيّة في إطار التعامل مع المدخلات الجديدة في السياسة الدَّولية.

وهناك نوعان من التغيير:[3] التغيير الشامل العميق الذي يشمل تغيير القيادة الديكتاتوريّة ويمتدّ ليشمل مناحي النظم الإجتماعيّة والتربويّة والدينيّة، التغيير الجزئيّ الذي يتناول فقط جزئيّة من الجزئيّات، كالتغييرات التي تتناول الإصلاح الاقتصاديّ أو الدستوريّ، أو غيرها من التغييرات التي تمس جانباً من الوضع العام للمجتمع.

---

[1] صبري،إسماعيل، وربيع، محمد محمود. **موسوعة العلوم السياسية**. الكويت:جامعة الكويت، 1994، ص 47.

[2] الشوبكي، بلال محمود محمد. **التغيير السياسي من منظور حركات الإسلام السياسي في الضفة الغربية وقطاع غزة"حماس نموذجاً**، مرجع سابق، ص 36.

[3] أحمد عبد الكريم وهشام مرسي مرجع سابق.

التغيير والإصلاح السياسيّ

فكرة الإصلاح الذي هو تغيير وتعديل نحو الأفضل لوضع ولا سيّما في ممارسات وسلوكيّات مؤسسات.[1] تحدث أرسطو وأفلاطون عن أفكار إصلاحيّة مثل العدالة، الإستقرار السياسي، التوزيع العادل للثروة. يرتبط الإصلاح السياسيّ بعمليّة التغيير، بأبعاده السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة التي جاءت متضمّنة في كثير من المفاهيم الشائعة، مثل: التنمية السياسيّةPolitical Development ، أوالتحديثModernization، أو التغيير السياسيّPolitical Change، أو التحوّل Transition.

ولا بدّ من توفّر بعض الشروط حتى يمكن اعتبار أيّ تغييرات في وضع ما إصلاحاً، وهذه الشّروط هي:

1) جود وضع شاذ يحتاج إلى إصلاح مثل غياب العدالة، أو الحرية أو إنتشار الفقر وعدم الإستقرار، حيث لا حاجة للإصلاح في ظل غياب الوضع الشاذ.

2) أن يكون التغيير نحو الأفضل، فتسود الحريّة محلّ الاستبداد، أو العدالة محلّ الظلم وأن يتصف بالإستمرارية، فالتغيّرات المؤقّتة التي يمكن التراجع عنها ولا يمكن اعتبارها إصلاحاً بالمعنى الحقيقيّ.

أهمّ النظريّات التي تعالج الفكر السياسيّ وتغيّراته

هناك مدارس فكرية او نظرية، معادلة تهدف الى تحديد وتفسير الوقائع والأحداث التي لها معنى معين، تعالج ظاهرة التغيير السياسي ابرزها:

اولا: المدرسة الماركسية التي ترتكز في تحليلها على المجتمع بأكمله كنقطة إنطلاق، يقرّر فيه وبشكل حتمي العامل الإقتصاديّ المرتبط بنظام الإنتاج القائم حيث يتمحور حول الصراع الطبقي. يقسّم المجتمع إلى مجموعتين: الأولى تملك الرأسمال وتمارس الاستغلال، والثانية لا

[1] بلقزيز، عبدالله .**أسئلة الفكر العربي المعاصر**، الدار البيضاء: مطبعة النجاح الأيوبية– 1998– ص13.

تملكه وهي ضحية الاستغلال حين يتم استخدام العنف كوسيلة لضمان ديمومته. السياسة فيها هي وسيلة لتثبيت علاقات السيطرة الرأسماليّة لمالكي وسائل الإنتاج. الصراع الطبقيّ منحدر من التناقضات الخاصة لطريقة الإنتاج. كرامشي[1]Gramsci في هذا السياق يؤكد ان هناك عاملان يجب التمييز بينهما في البناء الفوقيّ: أولهما المجتمع المدنيّ الذي له علاقة بالأيديولوجيّة بكل أشكالها – الدين، القانون، الثقافة، والإعلام. وثانيهما المجتمع السياسيّ المؤسّس من قبل الدّولة وأجهزتها القمعيّة، والفرق بين هذين المجتمعيْن تحدّده القدرات التي يتمتع بها تنظيم المجتمع المدنيّ، إذا كان المجتمع يعاني من ضعف في تكوينه فإن الدولة تكون في هذه الحالة بيد الطبقة المسيطرة إقتصاديّاً، وذلك من خلال الأهميّة التي تعطى للأيديولوجيّة ومؤسساتها في عملية إعادة الإنتاج الطبقيّ للمجموعة المسيطرة اقتصاديّاً.

ثانياً: التحليل النسقيّ السلوكيّ الذي يعتبرDavid Easton احد آباءه من ان المجتمع يتأسس نتيجة تنسيق بين الأدوار التي تعكس تداخل نشاطات الأفراد الهادفة إلى إشباع مصالحهم الشخصيّة. السياسة فيه تعكس إجراءات هادفة إلى تقسيم الفوائد والعوائد، وتكون النشاطات ذات تأثير على صناعة القرارات التي يتوصّل إليها الأفراد التي تأخذ صفة النظام الذي يتأثر بالبيئة الداخليّة والخارجيّة. في هذه المدرسة الفكرية هناك المُدخلات التي تتكوّن من المطالب البيئيّة السياسيّة، والدعم المقدّم من قبلها إلى النظام وهناك المُخرجات التي تتكون من قرارات او تحصيلات ناتجة عن تفاعلات، وهناك ردود الفعل او ما يمكن تسميتها بالتغذية الراجعة لتشكل عاملا في المدخلات وفي مراحل اتخاذ القرار.

ثالثا: النظريّة الوظيفيّة التي تعطي حلولا لازمة عدم قدرة النظام السياسيّ على القيام، وتهدف إلى إجراء مقارنات من أجل معرفة واقعيّة هذه الأنظمة المتبنّاة على الواقع. أكد كل من Gabriel Almond، Georges Powell أن هناك وجود قاعدة للوظيفة السياسيّة التي تساهم في إعادة إنتاج النظام بشكل آليّ؛ لضمان تبنّيه في بيئة معينة. يفترضان أن يكون هذا الأساس موجوداً في كلّ الأنظمة السياسيّة في بيئة معينة.

[1] Gramsci. **Ecritspolitique** 1914-1920.Ed.Sociales.1974.Tome 1

تحدد هذه النظريّة أربع وظائف سياسيّة في كل نظام:

1) قدرته على تعبئة الموارد الماليّة والإنسانيّة لتحقيق هدف معين.

2) قدرته على التنظيم أي تملّك آليّات السيطرة القانونيّة والمؤسسيّة على السلوك والتبادل الاجتماعيّ والاقتصاديّ في محيط بيئة معينة.

3) قدرته التوزيعيّة أو التعويضيّة للموارد والمنافع على المواطنين بهدف تقوية الدعم للنظام.

4) قدرته على إثارة مشاعر المواطنين عن طريق دفعهم للاهتمام بما يطرح.

رابعاً: النظـريّة البنيويّة التي تنطلق من ماهيّة العوامل المقرّرة للسلوك السياسيّ والتطبيقات السياسيّة. على أساسها فإن معرفة الواقع شيء مستحيل؛ بسبب صفة التغيّر الناتجة عن خضوعه للتأثيرات خارجيّة كانت أو داخليّة، وبالتالي فإنّ الانطلاق من مقولات توصّل إليها الخطاب العلميّ سوف يعني في هذا المجال خلق عالم صنعته هذه المقولات، وليس لها أي أثر على الواقع. يعتقد كل من Peter Berger وThomas Luckmann[1]، إنّ المفاهيم تأخذ لها صورتها الحقيقيّة عندما يمنح الأفراد معنى لتفاعلهم، والتي تصبح بفضل صفة التعود على استخدامها كشيء حقيقي، وتعرف هذه المرحلة بمرحلة تشكيل النمط الذي لا يعني محاولة الأفراد التعديل من واقعهم، بل إنّ هذا الأخير يعبّر بحدّ ذاته عن إحساسهم المشترك وانطباعاتهم عنه، ويقود هذا التشكيل النمطيّ إلى التمثيل الاجتماعيّ الذي يأخذ له صفة المؤسسات، والتي يمكن ملاحظتها عندما يركز البحث في عناصر تكوين الشعب والدولة والأمّة والعائلة والمدرسة والمشروع الاقتصاديّ.

خامسا: المنهج التعاونيّ المفتوح Open corporatism الذي يعرفه Wiarda Howard بأنّه النظام للتنظيمات الاجتماعيّة السياسيّة الذي تندمج فيه كلّ المجموعات المجتمعيّة وذات المصالح – كالجماعات العمّاليّة أو رجال الأعمال والمزارعين والعسكريين والأثنيّة والقبليّة...

[1] Berger Peter. Luckmann Thomas. **La construction de la Réalité.**Paris, Masson/Armand Colin. 1996

والدينيّة– في النظام الحكوميّ، والتي عندما تقوم بمهمّات تنسيق التطوّر الوطنيّ تكون غالباً إمّا تحت قيادة الدولة، أو إنّها تفرض عليها وصايتها، أو إنّها تراقبها.[1]

تكمن أهمية الأخذ بهذا النهج في التحليل لما يلي: أولاً، لمعالجة سيطرة الدولة وتحكمها بالمجتمع عن طريق التأثير في عمليّة صناعة القرار، وبهذا يمنع احتكار السلطة من قبل مجموعة معينة. ثانياً، إنّ وجود مؤسسات قويّة للدولة قادرة على التحكيم بين تصارع المصالح للمجموعات المنظمة داخل المجتمع سوف يمنع هذه المؤسسات من الوقوع في فوضى الصراعات من أجل السلطة لأنّ هذه المؤسسات تعكس توزيع المنافع بين الأطراف المكوّنة للمجتمع، لكونها تشكّل هيكليّة مستقلة لها تأثير على العمليّات السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة، ولا يقف دورها على وضع قواعد الحكم وترتيباتها كما تنصّ عليه النظريّة التقليديّة للمؤسسات، والتي تؤكّد فقط على القانون والدستور وطبيعة السلطات والهيئات الحكوميّة وتنظيماتها والصلاحيّات المنوطة بها، كما يقول بذلك ديفيد ابتيرDavid Apter[2]، بل تذهب المدرسة المؤسساتيّة الجديدة كما حددها LowndesVivien إلى التأكيد ليس على تأثير المؤسسة على الأفراد فقط بل إلى ذلك التفاعل بين المؤسسات والأفراد.[3]

[1]Wiarda Howard J. **Comparative politics.**Approaches and Issues.Rowman& Littlefield. 2007. P.84

[2]Apter David E. **Comparative politics old and new**. Ed.by Goodin Robert, E.Klingemann Hans-Dieter. A new Handbook of political science.Oxford.1998.P374

[3]Lowndes Vivien. **Institutionalism.*in*: Theory and methods in political science**. Ed. by Gerry Stoker and David Marsh.Macmillan 2002.P 91

الفصل الثالث

الثقافة السياسية الفلسطينية قبل اتفاق أوسلو: الثوابت هي الاساس

الفصل الثالث

الثقافة السياسية الفلسطينية قبل اتفاق أوسلو:الثوابت هي الاساس

فيما يلي سوف يتم تحديد المعالم الاساسية للثقافة السياسية الفلسطينية قبل توقيع اتفاقية اوسلو عام 1993 حيث سوف نرى مدى التغيير فيها على اثر توقيع هذه الاتفاقية. سيكون تركيز على الثوابت الفلسطينية حيث جسدت الثقافة السياسية الفلسطينية منذ العقود الاولى للقرن العشرين، وتحديدا منذ ان اخذ الصراع يأخذ بعد تهديد استمرار الوجود على ارض فلسطين عند ابناء الشعب الفلسطيني بمسلميه ومسيحييه.

أولاً: المحافظة على الثوابت الفلسطينية في إطار تسوية الصراع رغم التغييرات التكتيكية

عبر سنوات طويلة تم تحديد مخارج لحل الصراع او ما يمكن تسميتها ثوابت فلسطينية بين سكان فلسطين الاصليين، العرب الفلسطينيون، والقادمون اليهود من روسيا، وقد أنطلق هذا التحديد وما زال من يقين الفلسطينيين ان اليهود القادمين منذ العقد الثامن من القرن التاسع عشر يسعون لإقامة دولة ووطن لليهود على حساب الفلسطينيين وليس قدوما من دوافع انسانية. في المذكرة التي بعثها المؤتمر العربي الفلسطيني الاول في القدس لمؤتمر فرساي، باريس، الذي تداول نتائج الحرب العالمية الاولى، حدد الفلسطينيون ان هدفهم إقامة دولة فلسطينة مستقلة في إطار حكومة مسؤولة امام برلمان منتخب. وحددوا ايضا انهم لا يقبلون تقسيم بلاد الشام حيث ان فلسطين جزء من سوريا الكبرى،[1] ومنها حددت طبيعة الحركة الوطنية الفلسطينية وأهدافها ووسائلها في مواجهة الاحتلال البريطاني وحملات الهجرة الصهيونية لفلسطين والنشاطات الاستيطانية الصهيونية.[2] في تلك الفترة ابدى الفلسطينيون موافقة على اشراك اليهود في الحكم

[1] يجب العودة الى قرارات هذا المؤتمر كما تحسدت في مذكرة فلسطين لمؤتمر فرساي عام 1919 والإشارة الى قسم منها بوضوح لانها هامة حيث تعتبر اول وثيقة فلسطينية رسمية تحدد مطالب الفلسطينين. ليس فقط تحدد ما هو مرفوض، بل تحدد ما هو مطلوب.

[2] قاسمية،خيرية.**الحركة الوطنية الفلسطينية في ثلثي القرن الحالي**، الموسوعة الفلسطينية القسم الثاني الدراسات الخاصة، م5، بيروت، 1990 ، ص57 .

في فلسطين وفق أسس عادلة وديمقراطية، لكن مع إلغاء مشروع الوطن القومي اليهودي[1]. وما زال هذا الموقف يجسد طبيعة الموقف الفلسطيني رغم التغييرات التي قد نراها تكتيكية في الاساس، في طرح الفلسطينيين حتى اليوم.

في العام 1920 زاد تحديد الهدف الفلسطيني وضوحاً وبدأت خطوات عملية منظمة لتحقيقه. في المؤتمر العربي الفلسطيني الثالث في حيفا تم اقرار إنشاء الحركة الوطنية الفلسطينية، وتم انتخاب موسى كاظم الحسيني رئيساً لهذه للحركة. وتتابعت المؤتمرات والنشاطات من بينها انتفاضات كثيرة بدأت في عام 1920 ووصلت قمة في ثورة البراق عام 1929. ففي المؤتمر العربي على هامش المؤتمر الإسلامي في القدس عام 1931، تم من خلاله تأكيد فكرة الاستقلال التامّ لكلّ قطر عربي من خلال الميثاق الصادر عن المؤتمر والذي سُمِّيَ بالميثاق القومي العربي، وقد ظلّ الاستقلال الوطنيّ مرتبطاً بالوحدة العربية في الفكر السياسي الفلسطيني؛ كذلك تبنّى مؤتمر الشباب العربي الذي تم انعقاده في يافاعام 1932 ميثاقاً يدعو إلى مكافحة الاستعمار البريطاني والصهيوني، وتم بحث كافة الطرق والوسائل الكفيلة بتجنيد الشباب العربي لخدمة الحركة الوطنية العربية في فلسطين، مما ادى الى تعزّيز مفهوم الاستقلال السياسي للوحدة العربية من خلال إنشاء حزب الاستقلال العربي[2].

بالاضافة الى ذلك فقد نشطت على الساحة السياسية في الوطن العربي تنظيمات سياسية كانت تهدف إلى تنظيم الشعب على اسس قومية وحشده في سبيل الاستقلال والوحدة العربية، وكانت قضيّة فلسطين المحور الرئيسي والمهم لهذه التنظيمات، حيث كانت عصبة العمل القومي من أهمّها[3].

---

[1] قاسمية، خيرية.**الحركة الوطنية الفلسطينية في ثلثي القرن الحالي**، مرجع سابق، ص60

[2] الشريف،ماهر،.**البحث عن كيان"دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني" 1908-1993**،مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، نيقوسيا،1995 ،ص25-26 .

[3] المرجع السابق، ص99

كان هذا التوجّه ينعكس ايجاباًعلى الأحزاب العربية التي ظهرت في فلسطين في النصف الأول من الثلاثينيّات باستثناء حزب الدفاع[1]، وتضمنت العديد من أفكار الوحدة العربية ومشاريعيها قضية فلسطين، مثل مشروع سوريا الكبرى ومشروع الهلال الخصيب وغيرهما. ومع الانقسامات الحاصلة بين مؤيديها ومعارضيها بعد فقدان الأسرة الهاشمية – التي كانت وراء هذيْن المشروعيْن – مكانتهاعند الجماهير[2]، مما جعل الفلسطينين منقسمين بين قطريين وحدويين، إزاء المقترحات التي تقدّم بها الأمير عبدالله إلى لجنة وودهيد البريطانية عام 1938 التي تضمنت إقامة مملكة عربية موحّدة تعطي إدارة مختارة لليهود في المناطق اليهودية، تضمن لهم التمتّع بكامل الحقوق الإدارية والتمثيل النسبي في البرلمان والوزارة العربية، كما تسمح لليهود بنسبه معقولة من الهجرة، الا ان الأحزاب الفلسطينية واللجنة العربية العليا ومعظم الصحف قابلت بالرفض مقترحات الملك عبدالله. وهناك بعض الدول العربية التي ضمت فلسطين الى امارة شرق الاردن ومنها مصر والسعودية والعراق، لكن نوري السعيد – رئيسا لوزراء العراقي آنذاك – تبنّى فكرة إقامة سوريا الكبرى التي تضمّ سوريا ولبنان والأردن وفلسطين، بدون اعطاء اليهود استقلالاً داخلياً[3]، والفلسطينيون عام1937 رفضوا مقترحات لجنة بيل البريطانية بشأن تقسيم فلسطين إلى دولة عربية تضم شرق الأردن، وأخرى يهودية، مع بقاء الأماكن المقدّسة تحت الاحتلال البريطاني[4].

أما اللجنة العربية العليا فقد رفضت قرار التقسيم انذاك، في ضوء ذلك ناشدت اللجنة الحكام العرب وكذلك العالميْن العربي والإسلامي اللذيْن تنتمي فلسطين اليهما بالتضامن مع

---

[1] هذه الأحزاب هي :الحزب العربي الفلسطيني تأسس عام1935 ،والذي ترأسه جمال الحسيني وكان الحاج أمين الحسيني هو المؤثر الأهم في هذا الحزب، وكان أيضا حزبا الإصلاح والكتلة الوطنية، حيث كان الأول تعبيرًا عن زعامتي عائلتي الخالدي والبديري، وكان رئيسه حسين فخري الخالدي، رئيس بلدية القدس، أما حزب الكتلة الوطنية، فنشأ في نيسان / أبريل1935 ، وحزب الدفاع الذي أسسته الكتلة النشاشيبية في يافا 1934 للمزيد انظر :عصام سخنيني ***كانون أول/ديسمبر 1988):تمثيل الشعب الفلسطيني في عهد الانتداب البريطاني، شؤون عربية***،**عدد** خاص، تونس، ص67. انظر كذلك خلة، كامل، **فلسطين والانتداب البريطاني 1922 –1939**،مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، ط3 ،بيروت، 1986،ص371 .

[2] ابراش، إبراهيم. **البعد القومي للقضية الفلسطينية**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1 ،بيروت، 1987، ص75 .

[3] دروزة، محمد عزة. **القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها**، بيروت، 1959 ، ص183 .

[4] المرجع السابق، ص183 .

الفلسطينيين، كما طالبت اللجنة من عصبة الأمم انهاء الاحتلال البريطاني لتحلّ محلّه دولة فلسطينية ضمن معاهدة مع بريطانيا وفق مصالح معينة، مع مراعاة مصالح الأقلية اليهودية[1].

في هذا السياق قامت اللجنة العربية العليا بمجموعة من الفعاليات من ضمنها الثورة والإضراب العام احتجاجا على قرارات اللجنة حتى اضطرت بريطانيا إلى التخلّي عن مشروعها[2].

وعند مشاركة الحكومات العربية في مؤتمر لندن عام1939 – بناء على دعوة بريطانيا –حدّدت اللجنة العربية العليا أهدافها على لسان جمال الحسيني – رئيس الوفد الفلسطيني– الذي تحدث باسم الوفود العربية في ذلك المؤتمر، مطالباً بإقامة دولة عربية فلسطينية موحّدة يتمتّع فيها اليهود بحقوق الأقلية، ورفض تأسيس وطن قومي لليهود، وطالب بإلغاء الاحتلال البريطاني، ووقف الهجرة اليهودية[3].

وبعد ان أصدرت بريطانيا الكتاب الأبيض في آيار/مايو1939، وتضمن الكتاب مبدأ إنهاء الاحتلال البريطاني وإقامة دولة مستقلة في فلسطين، تربطها ببريطانيا بمعاهدة بعد عشر سنوات[4]، رفضه الفلسطينيون ورأوا فيه مساعدة لليهود في الهجرة وتاجيل اقامة الدولة.[5]ودعت بريطانيا في أيلول/سبتمبر 1946م الدول العربية - عدا فلسطين -إلى عقد مؤتمر لندن لبحث القضية الفلسطينية، من خلال مشروع عُرِفَ بمشروع " موريسون" حيث قسم فلسطين الى أربع مناطق: منطقة يهودية، ومنطقة عربية، والقدس وبيت لحم، ومنطقة النقب. الا ان الدول العربية

---

[1] الكيالي، عبدالوهاب. **تاريخ فلسطين الحديث**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط10 ، بيروت،1990، ص284 .

[2] علوش،ناجي. **المقاومة العربية في فلسطين1917 –1948**،الأسوار للطباعة والنشر، عكا، ص 141–142، كذلك زعيتر،أكرم، **القضية الفلسطينية**، دارالمعارف، القاهرة، 1955 ، ص138 .

[3] حمدان، محمد سعيد وآخرون، **فلسطين والقضية الفلسطينية**، ط2 ، منشورات جامعة القدس المفتوحة، عمان،2007 ، ص380 .

[4] علوش،ناجي. **المقاومة العربية في فلسطين1917–1948**،مرجع سابق، ص146

[5] شاش، طاهر. **مفاوضات التسوية النهائية"الآمال والطموح**، دار الشروق، القاهرة، 1999، ص202 .

رفضت المشروع واطلقت مقترح مشروع بديل يتضمن اقامة دوله فلسطينية يشارك فيها اليهود بثلث اعضاء البرلمان، الا ان بريطانيا رفضت هذا المقترح[1].

في ضوء الآراء المتعارضة بين العرب وبريطانيا، قامت بريطانيا في شباط/فبراير 1947 بإحالة القضية الفلسطينية الى الأمم المتحدة، وفي الدورة الطارئة لها في أيار/ مايو 1947 تم تشكيل لجنة لتقصي الحقائق في فلسطين، بحيث منحت لهذه اللجنة صلاحيات للتأكد من الحقائق، وأعلنت اللجنة السياسية التابعة لجامعة الدول العربية أنّهم سيعارضون جميع الصلاحيات الممنوحة للجنة التحقيق إذا كانت معارضة لأمانيهم وحقّهم في بلادهم[2].

في 29 تشرين الثاني/نوفمبر 1947 م، اصدرت الأمم المتحدة ما يسمى بقرار التقسيم، والذي يقسم فلسطين إلى دولتين: عربية ويهودية وفق خرائط قررت سلفاً، وتدويل القدس، وتعاون الدولتين اقتصادياً[3]. ولد هذا القرار معارضة عربية. عمّت فلسطين والدول العربية موجة من السخط والاستنكار تجلّت في إضرابات شاملة، وتظاهرات عنيفة في فلسطين وسائر الدول العربية، وبرز في ضوء ذلك فكر سياسي فلسطيني خطا من خلالها خطوات كبيرة في رسمت صورّ متكامل لمستقبل فلسطين، وظهر في النظام السياسي الفلسطيني تياران: الأول رفض أي تفاهمات مع زعماء اليهود، والتمسك بإقامة الدولة المستقلة على الأراضي الفلسطينية، أما التيار الثاني فرأى أن هناك إمكانية للتعايش العربي اليهودي ضمن دولة ديمقراطية من خلال إيجاد إطار دستوري سياسي وإداري مستقل، لكن مجلس جامعة الدول العربية المنعقد في عالية بلبنان في تشرين الأول/أكتوبر 1947، رفض الفكرة.[4]

في 15 أيار/مايو 1948 تم إعلان قيام دولة إسرائيل، وهذا الإعلان جعل الفلسطينيين ينتقلون إلى واقع جديد، وواجه الفكر والنظام السياسي الفلسطيني مرحلة جديدة، وتمسكت القيادة الوطنية الفلسطينية ممثلة" بالهيئة العربية العليا "بفكرة إقامة دولة عربية على عموم فلسطين،

---

[1] حمدان، محمد سعيد وآخرون، **فلسطين والقضية الفلسطينية**، مرجع سابق، ص385

[2] **فلسطين تاريخها وقضيتها**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط1 ، نيقوسيا،1983، ص101 .

[3] توما،إميل، **الأعمال الكاملة**، م4 ،معهد إميلتوما للأبحاث السياسية والاجتماعية، حيفا،1995، ص156 .

[4] نوفل، ممدوح. **البحث عن دولة**، مواطن -المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ط1 ، رام الله،2000،ص18 .

وبعد إصرار شديد من الفلسطينيين لم تمانع جامعة الدول العربية في تشكيل" جيش الجهاد المقدس"، وأصدرت الجامعة قراراً بتشكيل "جيش الإنقاذ" من المتطوعين العرب، وتابعت ذلك بإصدار قرار لحشد جيوش الدول العربية على حدود فلسطين[1].

إن إقامة دولة إسرائيل تعتبر خطوه ممنهجة نحو طمس الهوية الفلسطينية وإنهاء وجوده الوطني من خلال تجزئة فلسطين ما بين الحركة الصهيونية والمملكة الأردنية الهاشمية في شرق الأردن، مع بقاء منطقتيْن: الأولى في الشمال(الحمة) والأخرى في الجنوب(قطاع غزة)، افقدهما الاسم الوطني والجغرافي لكل منهما، وتحول الشعب الفلسطيني إلى مجموعات من اللاجئين خارج حدود المملكة الأردنية وافقدهم مؤسساتهم السياسية[2]، بحيث أصبحت أحزابهم ومنظماتهم بعيدة عنهم في المهجر، التي عايشت عهد الاحتلال البريطاني، واستمرت الهيئة العربية العليا في فلسطين تطرح نفسها الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني، وهذا لا يعني أنّ هذه الهيئة بقيت على صلة بالجماهير الفلسطينية أو بحركتها الشعبية، لكن ظلّ وجودها هامشياً بدون تأثير، وهذا لم يختلف مع حكومة عموم فلسطين التي أنشأتها الهيئة في 23 أيلول/ سبتمبر1948، والتي لم تنجح في تكريس ذاتها كجزء من النظام السياسي وكانت تمثل فلسطين رمزياً فقط في الجامعة العربية[3]، ومهما يكن من أمر، فقد كانت السياسة العربية العامة تجاه الهيئة العربية العليا وحكومة عموم فلسطين قائمة، على أساس تجنب التورّط في أي نزاع جديد مع إسرائيل[4]، وكان ذلك إيذاناً بنهاية الحياة السياسية للهيئات والقيادات الفلسطينية التقليدية للشعب الفلسطيني.

خلال هذه المرحلة شهدت الحركات والأحزاب العربية دعوات مدعومة لمواجهة إسرائيل، مما تنامى تأثر الشباب الفلسطيني بالكثير من التيارات السياسية في هذه المرحلة، التي كانت تسود في العديد من الدول العربية المجاورة لفلسطين، وأصبحت قضية تحرير فلسطين

---

[1] نوفل، ممدوح. **البحث عن دولة**، مرجع سابق، ص18 .

[2] العقاد، صلاح. **فلسطينو الوطن العربي بين الماضي والحاضر**،السياسة الدولية، القاهرة، السنة 11 عدد42 ،1975، ص28 33.

[3] أحمد، سامي يوسف. **القوميون العرب والقضية الفلسطينية**، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2003، ص48 .

[4] الصايغ، يزيد. **الكفاح المسلح والبحث عن دولة**، ط1 ،(ترجمة باسم سرحان)،مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت،2002، ص83 .

بالكامل هي القضية المركزية في الوطن العربي[1]. في الخمسينيّات من القرن العشرين، فقد أدت النكبة ونتائجها إلى تبنّي شعار الثأر الذي أكّد عمليا على أنّ أمام اليهود خيارين: إمّا مغادرة فلسطين، أومواجهة خطر الفناء.[2]

واجهت الحلول الكثيرة للقضية الفلسطينة من ضمنها مبادرة الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة في 21 نيسان/إبريل 1965 م معارضة شديدة من قبل الشعب الفلسطيني، والتي جاء فيها عودة الفلسطينيين إلى قرارات الأمم المتحدة والمتعلقة بعودة اللاجئين إلى ديارهم، مع تنازل إسرائيل عن جزء من فلسطين، وكذلك التخلّي عن سياسة "الكل أو لا شيء"، وانتهاج سياسة المرحلية في النضال.[3] بالاضافة الى معارضة أنصاف الحلول وأسلوب الحل المرحلي في النضال التي جاء بها الحبيب بورقيبة، تعبيراً مبكراً عن الرفض الحازم[4]، وأكّدته ايضا حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) من خلال بيان صادر عن القيادة العامة لقوات العاصفة، أنّها ترفض سياسة الأمر الواقع، التي عملت الصهيونية والاستعمار العالمي على تكريسها، وأنّ الكيان الصهيوني في فلسطين كيان دخيل لا يختلف عن الجرثومة التي تنخر جسد الأمة، وأنّ علاج هذه يتم باجتثاث تلك الجرثومة. حركة القوميين العرب أعربت عن استنكارها" للطعنة" التي وجّهتها تصريحات الرئيس التونسي إلى الموقف العربي، الذي رفض طرح الحقوق التاريخية والقومية للأمة العربية للمساومات السياسية[5].

أعلنت منظمة التحرير الفلسطينية موقفها الرافض لهذه المبادرة، انطلاقاً من موقفها الذي عبّرت عنه في قراراتها السياسية وميثاقها القومي ثم لاحقا الوطني التي صادق عليها المؤتمر التأسيسي للمنظمة. وقد أدلى أحمد الشقيري أول رئيس للمنظمة في 23 نيسان/ أبريل 1964م في مؤتمر صحفي قال فيه " ليس بين صفوف الشعب الفلسطيني من يقبل بمقترحات بورقيبة"، كما

---

[1] الصايغ، يزيد. **الكفاح المسلح والبحث عن دولة**، مرجع سابق، ص83 .

[2] ابراش،إبراهيم. **البعدالقومي للقضية الفلسطينية**،مرجع سابق، ص96 .

[3] خطاب الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة لأبناء فلسطين في أريحا/3 / 3/ 1965،الوثائق الفلسطينية العربية لعام1965 .

[4] أحمد،سامي يوسف.**الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين " الجذور، التكوين، المسارات** "جزيرة الورد للنشر والتوزيع، القاهرة، 2010، ص227 .

[5] الشريف، ماهر،.**البحث عن كيان"دراسة في الفكرالسياسي الفلسطيني" 1908-1993**،مرجع سابق، ص176 .

قُوبلت مبادرة بورقيبة باستنكار جماعي عربي، ففي اجتماع لجنة الملوك والرؤساء العرب المنعقد في 28- 29 نيسان/ أبريل 1965 صدر بيان أعلن فيه المجتمعون رفضهم لأيّة دعوة للاعتراف أو التعايش مع إسرائيل، معتبرين هذه الدعوة خروجاً عن الإجماع العربي في قضية فلسطين وعلى ميثاق الجامعة العربية[1]، وعلى الرغم من فشل مشروع بورقيبة، فإن تصريحاته حقّقت هدفها في كسر إجماع الموقف الرسمي العربي المعلن أمام الجماهير حول القضية الفلسطينية والموقف من إسرائيل.

ثانيًا: المتغيرات الإقليمية والدولية بين الأعوام 1967 – 1974 ولدت تغييرات تكتيكية.

كانت حرب حزيران1967 نقطة تحول جديدة في خارطة الصراع العربي - الإسرائيلي، حيث تركت هذه الحرب اثراً على الحياة السياسية والعسكرية والاجتماعية والاقتصادية في المنطقة من خلال سيطرة اسرائيل على كامل الاراضي الفلسطينية وأراضٍ عربية أخرى، لتكرس اسرائيل من خلالها النهج التوسعي العدواني والوصول الى هدفها في تجاوز حدود فلسطين والسيطرة بشكل كامل على المنطقة العربية. غير ان هذه الحرب قد زادت من تمسك الفلسطينيين بمطالبهم الاساسية، دعتهم للمزيد من التنظيم على كافة الاصعدة وعلى رأسه التنظيم المسلح، وزادت النشاط من خلال التنظيمات، وجعلتهم يركزون على ذاتهم اكثر من أي وقت مضى منذ النكبة عام 1948. ربما اكثر التحولات في المواقف الفلسطينية هو اعتماد الميثاق الوطني الفلسطيني عام 1968 بعد ان كان يسمى قبل هذا الميثاق القومي الفلسطيني وحدد فيه مواقف صلبة في المواضيع التالية: العلاقة بين الفلسطينيي وارض فلسطين كاملة هي حق تاريخي وطبيعي وله ابعاد فلسطينية وعربية وإسلامية وانسانية، ثانيا، برز تركيز على الكفاح المسلح الفلسطيني على انه استراتيجية وليس تكتيك وشكل الطابع العام للميثاق وخاصة بعد دخول منظمات الكفاح المسلح وعلى رأسها حركة فتح، لتشكل العمود الفقري للمجلس الوطني ولمنظمة التحرير الفلسطينية. على اثر هذا، تحوّلت ظاهرة العمل الفدائي الفلسطيني إلى حركة

[1] عبدالهادي، مهدي. **المسألة الفلسطينية ومشاريع الحلول السياسية 1934-1974**، المكتبة العصرية، بيروت، 1992، ص248 .

مقاومة فلسطينية مسلحة تركت تأييداً والتفافاً حولها فلسطيناً وعربياً وتركت ايضا ردوداً عالمية واستقطاب الراي العام العالمي، فمنح فصائل منظمة التحرير ثقة كبيرة لكنه في الوقت ذاته أدّى إلى إشعارها بالمزيد من المسؤولية بخصوص استلام المنظمات الفدائية الفلسطينية ومنظمة التحرير في عام 1968، لتعزيز طموحها في تمثيل الشعب الفلسطيني في المحافل الدولية.

مع هذا، شكلت الحرب بيئة خصبة لطرح سلسلة من المشاريع لحلّ القضية الفلسطينية، بناءً على موازين القوى المختلة لصالح الكيان الصهيوني، وهبطت المطالب العربية باتجاه التسوية من خلال القمة العربية الرابعة المنعقدة في الخرطوم في 29آب 1967 ومن خلال ما ظهر من مواقف الملك حسين بن طلال وجمال عبد الناصر في التعاطي مع الحلول السلمية وفق قرار الامم المتحدة رقم242[1] وزيادة المطالب من اجل البحث عن طرح صيغة مقبولة على الصعيد العالمي من اجل تنظيم هذا التعايش مع اسرائيل سلميا.[2] هذا التطور دفع الفلسطينيين الى طرح مشاريع لحل الصراع كان يغلب عليها الطابع المرحلي التكتيكي دون المساس بأي ثوابت فلسطينية مهما كان مدى الطرح او اتساعه. من بين أهمّ هذه المشاريع:

1- إقامة الدولة الديمقراطية على كامل تراب فلسطين

بيّنت حركة فتح في كانون ثاني/يناير 1968من خلال كراستها الموجّهه للصحف الأجنبية أن هدفها هو إقامة دولة فلسطينية ديمقراطية يعيش فيها الفلسطينيون واليهود جنباً إلى جنب مع السكان الأصليين من العرب أصحاب هذه الأرض وفق أسس المواطنة الكاملة[3]، وقامت الحركة بالتنظير لهدفها هذا، وفي الدورة السادسة للمجلس الوطني الفلسطيني المنعقد في أيلول/ سبتمبر1969 ، حيث سعت لنيل الشرعية على هذا المشروع من قبل المجلس لإحراج إسرائيل دولياً، على اعتبار أنّ هذا الحلّ يرضي جهات متعددة، وقد نصّ القرار السياسي للمجلس الوطني في تلك الدورة على أنّ الدولة الفلسطينية الديمقراطية هدف للكفاح، وكانت من

---

[1] عبدالرحمن، أسعد. **منظمة التحرير الفلسطينية: جذورها، تأسيسها، مساراتها**، مركز الأبحاث الفلسطينية، بيروت،1987، ص 198-199.

[2] الشريف، ماهر،.**البحث عن كيان"دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني" 1908-1993**،مرجع سابق ص182

[3] عدوان،عصام.**الدولة الفلسطينية في فكر ياسر عرفات**، غزة،2008،ص8 .

بين التنظيمات التي تقدمت بتعديل المادة السادسة من الميثاق الوطني الفلسطيني كلّ من فتح والصاعقة والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين ليتمّ توضيح أنّ جميع اليهود الذين يتحرّرون من المواقف الاستعمارية ويقبلون بالعيش بسلام مع المسلمين والمسيحيين، سيكون بإمكانهم أن يعيشوا في فلسطين، حتى تمكّنوا من الإعلان عن الدولة الديمقراطية رسمياً في الدورة الثامنة للمجلس الوطني الفلسطيني المنعقد في أيار/ مايو 1971، واعتبر ياسر عرفات أن هذا القرار حدث مهم لحل المشكلة الفلسطينية، واعتبره من الحلول الأولى التي لا سابق لها لإقامة فكرة الدولة الديمقراطية كمشروع حضاري برؤية إنسانية عربية[1]، وبقدر ما وجهت هذه الرؤية الديمقراطية ضربة لفكرة الدولة الدينية والطائفية التي أقامتها الحركة الصهيونية في فلسطين تحت عنوان"إسرائيل"، بقدر ما زجّت بقوى سياسية يهودية – معادية للصهيونية مثل جماعة "نتوري كارتا" اليهودية المتدينة التي تعتبر ان اقامة اسرائيل في الإطار الصهيوني الحالي مخالف للدين اليهودي، وجماعة " ماتزبن"، وإلى حدّ ما نشطاء حركة "الفهود السود" في النضال ضدّ المشروع الطائفي، لكن لم يبقى منها اليوم سوى جماعة ناطوريكارتا الارثوذكسية المعارضة للدولة اليهودية.

مع خروج المقاومة الفلسطينية من الأردن في عام 1971 تضاءلت الدعوات لهذه الدولة الديمقراطية رغم تثبيتها في الوثائق الخاصة بمنظمة التحرير، كان له بالغ الأثر في طرح المشروع والدعوة إليه خصوصا مع ضعف المقاومة الفلسطينية وعدم القدرة في الدعوة إلى تصفية إسرائيل لصالح الدولة الديمقراطية، من خلال المشكلة التي برزت في الوعي السياسي الفلسطيني وعقل الثورة والممارسات التي أدت إلى التراجع عن هذه الرؤية وبالتالي التحول إلى الحلول المرحلية وتجزئة أهداف الثورة إلى أهداف متباعدة ومنفصلة، حيث أصبح الاتجاه لإقامة الدولة الفلسطينية على جزء من التراب بدل الدولة الديمقراطية[2].

---

[1] عدوان،عصام.**الدولةا لفلسطينية في فكر ياسر عرفات**. مرجع سابق، ص19

[2] بلقزيز،عبدالله، **أزمة المشروع الوطني الفلسطيني من فتح إلى حماس**،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،6 200، ص68 .

وواجهت حركة المقاومة الفلسطينية بعد خروجها من الأردن تحدّياً جديداً، والممثَّل في قضية التمثيل السياسي الفلسطيني، خصوصاً بعد طرح الحكومة الإسرائيلية في نهايةعام 1971 مشروع إجراء انتخابات بلدية في الضفة الغربية، وإعلان الملك حسين في 15 آذار /مارس 1972مشروعه الرامي إلى تحويل المملكة الأردنية الهاشمية إلى"مملكة عربية متحدة" ، تتكوّن من قطريْن :أحدهما أردني يضمّ الضفة الشرقية لنهر الأردن، والآخر فلسطيني، يضمّ الضفة الغربية وأيّ أراضٍ فلسطينية يتمّ تحريرها، ويرغب أهلها في الانضمام إليها، وتكون عمان العاصمة المركزية للمملكة، وفي الوقت ذاته تكون القدس عاصمة لفلسطين، ويكون الملك حسين رئيس السلطتيْن التشريعية المركزية والتنفيذية المركزية، بالإضافة لترؤّسه القوات المسلحة[1].

وفي المجلس الوطني الفلسطيني في دورته التاسعة في تموز/يوليو 1973م اعتبرت فصائل المقاومة الفلسطينية أنّ هذا المشروع جاء بالتنسيق مع القادة الإسرائيليين، خاصة أنّ المشروع جاء بعد ثمانية أشهر من معارك تموز/يوليو1971، وتصفية الوجود الفلسطيني المسلح في الأردن[2]، وكتب لهذا المشروع الفشل في مهده وطُوِيَت صفحته نتيجة لعدّة عوامل في مقدّمتها المعارضة الوطنية الفلسطينية والعربية لهذا المشروع والتي قطعت الطريق على محاولات الملك حسين الرامية لاستثمار أحداث أيلول عام 1970م، لكن الثورة الفلسطينية تمكنت من إعادة بناء قاعدتها العسكرية في الساحة اللبنانية خلال فترة قصيرة، مما فعل دور منظمة التحرير الفلسطينية، وتزايد الالتفاف حولها.

2- سلطة الشعب الوطنية المستقلة على أيّ أرض يتمّ تحريرها

نتيجة للتطورات السياسة والعسكرية التي أفرزتها حرب تشرين الأول/أكتوبر عام 1973فقد طرأت مجموعة من التحولات على الوضع الفلسطيني خصوصا في الجانب السياسي. بعد انتهاء الحرب تعدد المباحثات الدبلوماسية من اجل وضع الحلول السلمية للنزاع العربي– الإسرائيلي، لكن هذه الحلول جعلت الفصائل الفلسطينية في حوار وخلاف طيلة عام 1974 مما كان هناك حاجة ماسة لعقد المجلس الوطني الفلسطيني لوضع برنامج سياسي لمواجهة

[1] أحمد، سامي يوسف. **الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين " الجذور،التكوين،المسارات "**، مرجع سابق، ص356

[2] المرجع السابق، ص357

التطورات والخلافات الحاصلة. عقدت الدورة الثانية للمجلس الوطني الفلسطيني بالقاهرة في حزيران / يونيو عام 1974، ورشح عن قرارات المؤتمر آنذاك البرنامج السياسي المرحلي"برنامج النقاط العشر"، حيث كان ينص على إقامة الدولة الفلسطينية على كل جزء يتم تحريره، بالإضافة الى الكفاح المسلح من اجل تحرير فلسطين ووضع تكتيك من قبل قيادة الثورة يخدم هذه الاهداف.[1] أمّا في هذه الظروف التي ساد فيها الإحساس بأهمية التوجّه الجديد وبخطورة المجازفة في المضيف هو الدخول في مساعي التسوية، وما اكتنف ذلك كلّه من شكوك متبادلة، فإنّ النصّ على حقّ قيادة الثورة في وضع التكتيك جاء بإصرار من القيادة على منحهم هذا التفويض، بحيث يكون هذا التفويض لقيادة الثورة وليس للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، مع العلم أن اللجنة التنفيذية هي المؤسسة التي صادق عليها المجلس الوطني الفلسطيني وليس قيادة الثورة، بمعنى أن اللجنة التنفيذية هي الجهة المنتخبة من قبل المجلس الوطني وليس قيادة الثورة.[2] وقد أسفر هذا البرنامج بالذهاب بالمشروع الوطني الفلسطيني إلى حيث يعيد نفسه، بوصفه مشروعاً يصرف أهدافه الاستراتيجية المعلنة في الميثاق الوطني تصرفاً تكتيكياً، وكان ذلك ابتداء عهد الثورة بالتكتيك والمرحلية حيث كان مفهوم" سلطة وطنية على أيّ شبر يتمّ تحريره" صيغة تقدّم الاطمئنان السياسي بأنّ الأمر ليس "بمساومة سياسية تصل إلى حدّ الانقلاب على الأهداف الاستراتيجية".[3]، حين بدا الامر مغايرا، تم تأسيس جبهة الرفض بقيادة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ومجموعة من التنظيمات ليتفاقم الأمر بالتصادم المسلح بين التنظيمات الذي عزز الانقسام الحاصل على الساحة الفلسطينية[4].

وقد تضمّن البيان التأسيسي لجبهة القوى الرافضة مجموعة من البنود لإفشال هذا المشروع أهمّها[5]:

---

[1] حميد، راشد، **مقررات المجلس الوطني الفلسطيني1964 – 1974**، مركز الأبحاث الفلسطيني، بيروت، 1975، ص 248.

[2] حوراني، فيصل. **الفكر السياسي الفلسطيني 1964 – 1974**، مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت،1980، ص215 – 216.

[3] بلقزيز،عبدالله، **أزمة المشروع الوطني الفلسطيني من فتح إلى حماس**، مرجع سابق، ص69 .

[4] شاش، **مفاوضات التسوية**، مرجع سابق، ص207 .

[5] أحمد، سامي يوسف.**الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين " الجذور،التكوين،المسارات "**،مرجع سابق، ص311 .

1) العمل على تصعيد الكفاح المسلح لتحرير كامل التراب الفلسطيني.

2) رفض البرنامج المرحلي الهادف لتحقيق السلطة الوطنية من خلال المؤتمرات.

3) التأكيد على أنّ هذه السلطة تأتي عبر نهج الكفاح المسلح وليس عن طريق المؤتمرات.

ثالثًا: مواقف متباينة وأثرها على مشاريع الدولة بين الأعوام 1975 – 1993م

برزت الخلافات أكثر مع بروز برنامج دولة مستقلة في أراضي الضفة والقطاع وعاصمتها القدس. ففي عام 1977 وبالتحديد في مؤتمر جنيف اعترف ياسر عرفات بقرار 242 للأمم المتحدة الذي يعترف بوجود إسرائيل إذا تضمّن القرار حق الشعب الفلسطيني بإقامة دولته المستقلة، وتابع السيد عرفات:" إنّ الوطن في الضفة والقطاع من شأنه أن يحلّ المشكلة الأساسية للشعب الفلسطيني ويضمن نوعاً من التسوية والأمن في الشرق الأوسط لفترة طويلة قادمة"[1]. أدّت هذه المواقف والتطوّرات إلى طرح عدّة مبادرات ومشاريع من جهات مختلفة اغلبها يتصف بالمرحلية والتكتيكية، أهمها:

1- الاتحاد الكونفيدرالي مع المملكة الأردنية الهاشمية

طالب مشروع الاتحاد الكونفدرالي مع الأردن بالانسحاب الإسرائيلي بشكل شامل من الأراضي التي تم احتلالها عام 1967، بحيث تحل محل القوات الإسرائيلية قوات أردنية مرحلياً وتتحول الأردن الى المملكة العربية المتحدة وتتكون من إقليمين هما الضفة الشرقية وأيّ أجزاء محرّرة من فلسطين تكون عاصمتها القدس، وجاء هذا المشروع استناداً الى مشروع الاتحاد الكونفدرالي الذي تم طرحه الملك حسين عام 1972، بحيث تصبح عمان عاصمة المملكة المتحدة وبنفس الوقت تكون عمان مركز للسلطة التنفيذية الموحدة، بالإضافة أن تبقى السلطات العليا والجيش بيد الملك حسين مع وجود برلمان موحد للإقليمين يتساوى فيه عدد أعضاء البرلمان من الإقليمين.

[1] عدوان،عصام.**الدولة الفلسطينية في فكر ياسر عرفات**. مرجع سابق، ص31 .

من خلال اجتماعات المجلس الثوري بتونس في 9 تشرين الثاني 1982، تم الموافقة على الاتحاد الكونفيدرالي نتيجة للعديد من المعطيات منها: الخلافات والانقسامات على الساحة الفلسطينية والعربية، وخروج منظمة التحرير من بيروت، لكن مع شروط لمنظمة التحرير بانسحاب إسرائيل من الضفة الغربية، وان يتم تأسيس الدولة الفلسطينية سابقة للاتحاد الكونفيدرالي، في ضوء ذلك تم توقيع اتفاق أردني فلسطيني في عمان بتاريخ 11 شباط / فبراير 1985 على أساس حق الشعب الفلسطيني بتقرير مصيره وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي ضمن الاتحاد المزمع تأسيسه بين الأردن وفلسطين، وتشكيل وفد فلسطيني أردني لمفاوضات السلام في المؤتمر الدولي[1]، لكن الفصائل الفلسطينية المعارضة جابهت هذا الاتفاق من خلال تشكيل تنظيماً جديداً تحت ما يسمى"جبهة الإنقاذ الوطني الفلسطيني"، مما حمّل منظمة التحرير الفلسطينية على إلغاء هذا الاتفاق من خلال دورة المجلس الوطني الثامنة عشرة المنعقدة في الجزائر. بعد أشهر قليلة اندلعت الانتفاضة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة في التاسع من كانون أول/ ديسمبر1987؛ لتبدأ فصلاً جديداً على جميع المستويات[2].

2- الدولة الفلسطينية في المنفى

من أهم النجاحات التي قدمتها الانتفاضة الفلسطينية الاولى التي بدأت عام 1987، إعادة الاعتبار والهيبة بشكل كامل لمنظمة التحرير الفلسطينية وخففت من النفور الحاصل منها لدى بعض الأنظمة، بالإضافة الى المكتسبات السياسية المهمة على المستويات الفلسطينية والعربية والدولية.[3] واستجابت الدول العربية لطلب قيادة منظمة التحرير بعقد مؤتمر القمة العربية لدعم الانتفاضة، والتقى عدد من الزعماء العرب في الجزائر من 7- 9 حزيران / يونيو1988؛ من

---

[1] عدوان،عصام.**الدولة الفلسطينية في فكر ياسر عرفات**. مرجع سابق، ص43 .

[2] إعلان الاستقلال، الصادر عن المجلس الوطني الفلسطيني الدورة 19 في الجزائر/5111988 /.

[3] أعادت الانتفاضة تسليط الأضواء على منظمة التحرير، وتفعيل دورها السياسي، الذي كان قد تجمد عمليًا إثر فشل فكرة إجراء حوار بين الإدارة الأمريكية ووفد أردني -فلسطينيمشتركعلى قاعدةاتفاق عمان، أماعلى الصعيد العربي، فقدأعادت الانتفاضة للقضية الفلسطينية أولويتهاعلى سلم الاهتمامات العربية، بعد أن كان مؤتمر القمة العربي، الذي انعقد في عمان في تشرين ثان/نوفمبر1987، قد تجاهلها، وعلى الصعيد العالمي حركت الانتفاضة موجة واسعة من التعاطف مع قضية الشعب الفلسطيني، بعد أن تكشفت وحشية الأساليب التي لجأ إليها المحتل ونبهد فوضع حدً الها .انظر: الشريف، ماهر، مرجع سابق، ص358- 357 .

اجل وسائل دعم الانتفاضة ومجابهة الغطرسة الصهيونية المتمثلة بالقتل والتنكيل والإرهاب الإسرائيلي ضدّ الشعب الفلسطيني، بالإضافة الى الالتزام الكامل بان منظمة التحرير الفلسطينية الممثّل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وان تأخذ المؤسسات الدولية والمجتمع الدولي دوره بحماية الشعب الفلسطيني، مما جعل الملك حسين في31 تموز/ يوليو1988 قرار فكّ الارتباط الأردني القانوني والإداري بالضفة الغربية[1]، والتزام منظمة التحرير الفلسطينية بتحمّلها لكل المسؤوليات الوطنية والقومية المتعلقة بالقضية الفلسطينية، واعتبار المنظمة الممثّل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني بكلّ ما يترتب على قرار فكّ الارتباط، وقد شكّل هذا القرار نقلة نوعية في مسؤولية وصلاحيات منظمة التحرير الفلسطينية تجاه الشعب الفلسطيني، فتحت الباب واسعاً أمام قرارات أكثر أهمية ومصيرية، وكان أهمّ هذه القرارات على الإطلاق هو إعلان الاستقلال، وقيام الدولة الفلسطينية، التي أعلن عنها في الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، الذي انعقد في الجزائر من12– 15 تشرين الثاني 1988، وقد أطلقت منظمة التحرير على البرنامج السياسي الذي أقرّه المجلس الوطني وعلى وثيقة الاستقلال مصطلح "المشروع الفلسطيني للسلام"، أي القبول بمبدأ دولتيْن في فلسطين، والقبول بقراري مجلس الأمن 242 و338، وبضرورة عقد مؤتمر دولي لتطبيق قرارات الشرعية الدولية وإنهاء الصراع العربي الفلسطيني – الإسرائيلي[2]. وقد جاءت هذه التحركات من اجل وجود فلسطين على الخارطة السياسية، وتؤهلها مستقبلاً لتكون حقيقة وواقع على الخريطة الجغرافية، بحيث تكون منظمة التحرير ممثلة بفصائلها الفلسطينية مركز الأحداث. وتطور حديث يجب ان يشار اليه يدفع بإتجاه الحفاظ على الثوابت الفلسطينية هو انضمام قوى اسلامية للصراع ضد إسرائيلية متجسدة بحركة حماس وحركة الجهاد الاسلامي.

3- دولة فلسطين الإسلامية

تعتبر حركة المقاومة الإسلامية "حماس"من التنظيمات الإسلامية التي تم تأسيسها رسميا ولاحقا توسع انتشارها إبان الانتفاضة الفلسطينية وتتصف بأنها تؤكد من جديد تمسك الفلسطينيين

---

[1] نوفل، مرجع سابق، ص147 .

[2] شاش، **مفاوضات التسوية**، مرجع سابق، ص204 .

بثوابتهم الاساسية وخاصة حقهم في دولة مستقلة على كافة التراب الفلسطيني وحق عودة اللاجئين الى ديارهم التي تم اخراجهم منها. ميثاق حماس الصادر في 18 آب 1988 يحدد ان ارض فلسطين هي ارض وقف إسلامي للمسلمين الى يوم القيامة. لا يجوز التفريط فيها حيث ان فلسطين الإسلامية من البحر الى النهر، وترى حماس أن جميع الحلول السلمية والمؤتمرات الدولية لا تتوافق ومبادئ الحركة، والحل لقضية فلسطين لا يتأتى إلا بالجهاد. لكن وبالرغم من مبادئها تجاه فلسطين والجهاد، إلا أن حماس لم تتجاهل اتباع التكتيك السياسي في بعض اطروحاتها. لم تعارض، بل وافقت على مشروع حل قائم على انسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها إسرائيل عام 1967 بما فيها القدس، وتبقى هذه الأراضي وديعة بيد الأمم المتحدة من اجل التفاوض عليها بوفد فلسطيني مُمثل خارجياً وداخلياً، وكان ذلك على لسان محمود الزهار القيادي في حركة حماس في آذار 1988.[1] ويشمل الحلّ ربط قضية فلسطين بالشعوب الإسلامية. وفي نفس السياق، أعرب محمد نزال ممثّل للحركة في الأردن في تصريح له في كانون الثاني / يناير1993 عن استعداد الحركة القبول بالحلّ السلمي مقابل انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة عام 1967، كما أعرب الشيخ أحمد ياسين – مؤسس الحركة – في حينه عن قبول حركته كمرحلة أولى بدولة فلسطينية بالضفة والقطاع، وجاء فيها أن الحركة توافق على الحل السلمي التي طرحته منظمة التحرير سابقاً مع عدم التنازل عن مبادئ الدولة الإسلامية، مع الاتفاق على هدنة مدتها عشر سنوات مع إسرائيل، بشرط أن تنسحب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها خلال حرب حزيران عام1967.[2]

[1] كجهة سياسية وقوة مناضلة مقررة في أوضاع الانتفاضة ونشاطاتها ضد الاحتلال بموازاة منظمة التحرير.وراحت تطرح برامج نشاطات وإضرابات موازية للبرامج المطروحة من قبل القيادة الوطنية الموحدة، ونجحت في فرضها في الشارع، وبدا التنافس التنظيمي والتباين السياسي يظهر ان بين القوى والفصائل المنتمية للمنظمة .وتكتلت القوى العلمانية المعارضة لمبادرة السلام الفلسطينية في مواجهة المؤيدة لها؛ وتقربت من حماس .انظر، نوفل، مرجع سابق، ص228 .

[2] المرجع السابق، ص205 .

الفصل الرابع

معالم الثقافة السياسيّة الفلسطينيّة قبل اتفاق أوسلو

الفصل الرابع

معالم الثقافة السياسيّة الفلسطينيّة قبل اتفاق أوسلو

المقدمة

إنّ الحفاظ على ثقافة وتراث الشعوب والأمم، يتمّ من خلال ما تتناقله الأجيال على مـرّ السنين، وبقدر اهتمام الشعوب بصون ثقافتها، وتراثها، وتسجيله، وتوثيقه، وحفظه يظـلّ هـذا التراث وهذه الثقافة معبرة عن أصالة الأمة. كلما أبدعت العقـول الخلاقـة طرقـا مسـتحدثة للاستفادة والتطوير والتحسين على هذا الموروث الإنساني الثقافي للأمم والشـعوب، تستمر في البقاء والتطوّر عبر أجيالها، وتلحق بمسيرة الحضارة الإنسانية بما يحـافظ علـى المـوروث الحضاري، ويساهم في المشاركة الإنسانية، ويرفع الأمة إلى مسارات التقدّم والتفاعل مع الأسرة الإنسانية جمعـاء، يحقق نتاج الحاضر ليكون لها دور إيجابيّ في المشاركة ودخول التاريخ.

الواقع السياسي الفلسطيني وما يتعرض له من تقلبات سياسية تجعل من الثقافة السياسية الفلسطينية عرضة للتأثر. سنستعرض فيما يلي البيئة المحلية والدولة التي كان لها تأثير علـى الثقافة السياسية الفلسطينية:

أولاً: البيئة والثقافة السياسية الفلسطينية

1- فلسطينيّـو الشتات والاحتلال الإسرائيليّ

لعب تهجير الفلسطينيين من أرضهم وإخراجهم من بيوتهم تأثيرا كبيرا علـى الثقافلـة الفلسطينية. لقد تركت سياسة الاحتلال عبئاً نفسياً ثقيلاً، تمثل بالإحسـاس بالإحبـاط والتهديـد المستمر للأرض الفلسطينية، وتقطيع أوصالها، وتقسيم الفلسطينيين إلى جيوب سكانية مبعثـرة، وقد تبلورت ثقافة الرفض والعصيان داخل المجتمع الفلسطيني. ففي خضم السياسـات القهريـة والقيود، القاسية التي فرضها الاحتلال الإسرائيلي طوّر الفلسطينيون مفهوماً مقاوماً ضـد هـذه القيود، وتعلّم الناس عدم الثقة بالقوانين الإسرائيلية وعصيانها، ولقد اعتبرت الأعمال والأفعال، كالتهرب من دفع الضرائب أو الاستحقاقات المالية المترتبة على الخدمات المدنية أو المخالفات،

أعمالاً مقبولة ومستحسنة من الزاوية الوطنية والأخلاقية. وترك الاحتلال الإسرائيلي على ثقافة الفلسطينيين السياسية أثرا من بينه سمح للفلسطينيين بإخراج وعمل مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني من بينها جامعات وجمعيات خيرية واتحادات نقابية لتكون أدوات لبناء حيّز سياسي متحدي للاحتلال ومقاوم لبطشه. هذا الوضع أدّى إلى تشويه وإعاقة تبلور مشروع مع الديمقراطية، كالمواطنة والموقف من السلطة والعلاقة بين الحاكم والمحكوم وغيرها. من زاوية التأثير على البنى والتراكيب، "فقد ساهم الاحتلال والشتات في تشويه ومسخ عمليات التطور الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وذلك من خلال إخضاعها إلى ديناميكيات متباينة أملتها استثنائية الظروف التي أحاطت بها، وأثرت بيئة الشتات وتعقيداتها، وما رافقها من سمات قمعية وإلغائية على خطابها وسلوكها، والتي طغت عليها نزعات وميول سلطوية تشكيكية، ونزاعات الهيمنة والاستفراد بالسلطة، واللاتسامح والوجل من التعددية الحقة، وغياب الإيمان الحقيقي بالديمقراطية وسيادة القانون، بالإضافة إلى شخصنة الشأن العام."[1]

2-منظمة التحرير الفلسطينية وحفظها الثقافة السياسية الفلسطينية عبر حفظها على الثوابت

مرت تجربة منظمة التحرير الفلسطينية على صعيد ممارسة الحياة السياسية والديمقراطية بمنعطفات، أثرت على تكوين إرث ثقافي سياسي حقيقي، رغم وجود ظاهرة التعددية السياسية. فعملية تقسيم العضوية داخل المنظمة وفق آلية المحاصصة والكوتا الفصائلية أثرت على الأطر الاجتماعية والجماهيرية التابعة للمنظمة، وبقيت حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، مسيطرة على مكونات المنظمة وبناها وهياكلها المختلفة. وقد استطاعت أُطر وأحزاب منظمة التحرير الفلسطينية بمجملها نشر ثقافة وطنية في الدفع باتجاه أعمال التصادم الشعبي (المظاهرات)، ضدّ جيش الاحتلال الإسرائيلي ومقاومته، بتوجيهات من الحركة الوطنية والقيادة السياسية لتلك الأُطر، وثقافة ديمقراطية وثقافة تعايش وتسامح واحترام الرأي والرأي الآخر.[2]

---

[1] الزبيدي، باسم: مرجع سابق، ص27

[2] الصالحي، بسام. **حول واقع تطور الزعامة الفلسطينية من 1967– 1991**، مركز قدس للإعلام والاتصال، 1991، ص 60.

وفي أعقاب هزيمة 1967 طرأ تحول مهم على منظمة التحرير" حيث أصبحت تتمتع بقدر من الاستقلالية عن البلدان العربية، وتطورت هياكلها واتسعت سلطتها وتمثيليّتها، وأصبحت تدير شؤونا ً فلسطينية داخلية كثيرة، وتقيم علاقات مع منظمات ودول، وقد أسهم ذلك في تحويل المنظمة إلى كيان يشبه الدولة، وحصلت منظمة التحرير الفلسطينية على اعتراف عربي ودولي سنة 1974 بأنّها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني في كلّ أماكن تواجده. [1]

أما بخصوص أنساق التنشئة و"المشاركة السياسية السائدة في ظلّ السلطة الفلسطينية، والتي تمتلك القدرة على التأثير في بنية الثقافة السياسية الفلسطينية وتوجّهاتها، ولكونها تمهّد الطريق لمزيد من استئثار الحزب الحاكم وهيمنته على الحياة السياسية، الذي من شأنه أن يغيب شعور الثقة السياسية داخلياً في الذات الثقافية السياسية الفلسطيني. تفيد دراسات أنّ مستوى ثقة الجمهور الفلسطيني بمؤسّساته المجتمعية، كاتحادات العمال واتحادات المرأة والصحافة المحلية والمعارضة، في حالة انحدار وهبوط.[2]

أمّا الكيفيّة التي ركّزت عليها التيارات المختلفة على المسألة الوطنية وأدارت بها شؤونها، فلم تُؤثّر على تصوّراتهم الخاصة للذات فقط، وإنّما أثّرت أيضاً على تصوّراتهم للحلول المحتملة وللتحديات التي تفرضها هذه الحلول، في سبيل نيل الحقوق الوطنية وتجسيد الهوية الفلسطينية.[3]

3- ظهور الخطاب السياسي الإسلامي

لو تتبعنا تبلور الخطاب السياسي الإسلامي في مجتمعنا الفلسطيني لوجدنا أنّ اندحار البعد القومي في حرب حزيران 1967 حيث هزمت بها مصر بقيادة جمال عبد الناصر الذي نصب نفسه زعيم التيار القومي العربي، وانتصار الثورة الإسلامية الإيرانية عام 1979، وتلقي

---

[1] الزبيدي، باسم: مرجع سابق، ص 30

[2] الجرباوي، علي. **البنية القانونية والتحول الديمقراطي في فلسطين**، مواطن – المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله 1999 ، ص53 .

[3] عزت، نادر وحمامي، ريما. **دراسات تحليلية للتوجهات السياسية الاجتماعية في فلسطين**، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، نابلس1997 ، ص46 .

التيار الوطني الفلسطيني ضربة قوية في لبنان على اثـر حـرب 1982، وانهيـار النمـوذج الاشتراكي في عام 1991/1990 ساعدت على بعث وزيادة انتشار الخطـاب الـديني محليـا وإقليميا. بيئة الانتفاضة الشعبية عام 1987 منحت الخطاب الديني فرصة التعبير عن نفسه بشكلٍ عملي وملموس، تجسد بحركتي حماس والجهاد الإسلامي. ومن المسائل المهمة التي تمثّـلت أمام الحركات الإسلامية الفلسطينية بمواقفهم ارتباطاً بعملية التحوّل الديمقراطي الموقـف مـن القضايا والسياسات المجتمعية، مثل الموقف من الديمقراطية وحقوق الإنسان وتشريعات الأحوال المدنية والمرأة وتحديد موقف لشمل إستحقاق التحرر الوطني وبناء المجتمعي الداخلي، إضـافة إلى كيفية التوفيق بين أشكال الكفاح المسلح والسلام.

في هذه المسيرة نجحت الحركات الإسلامية بترك بصمات مهمة على الحياة السياسـية الفلسطينية بعد توقيع اتفاقية اوسلو مما ترك أثرا على الثقافة السياسية الفلسطينية، وترك بصماته على مختلف جوانب الحياة السياسية الفلسطينية. تجلّى هذا التأثير في أبهى صورة بعد الانتخابات البلدية عام 2005.

4- التعددية السياسية الفلسطينية

تعتبر التعددية السياسية من أهم عناصر الثقافة السياسية، وقد تطـورت فـي المجتمـع الفلسطيني في عهد الدولة عثمانية تحديدا منذ عام 1909 حين تم استرجاع الدستور العثماني من عام 1876، واستمر الامر في عهد الاحتلال البريطاني حين اقيمت مؤسسات سياسية، احـزاب ونوادي وجمعيات وبدأت عشرات الصحف تصدر في كثير من المدن الفلسطينية. وبعد "نكبـة" 1948 توزع الناشطون السياسيون الفلسطينيون على تنظيمات حزبية وسياسية عربية في اماكن تهجيرهم، وقام قسم منهم بإنشاء منظمات سياسية عربية مثل حركة القوميين العرب.

وفي عام 1968 اعترف الميثاق الوطني الفلسطيني بالتعددية السياسية وأجازهـا فـي هياكل منظمة التحرير الفلسطينية. وعلى رغم نواقص متمثلة بسيطرة السـلطة الفرديـة، فـإنّ التعددية السياسية قد انعكست على النخبة السياسية في الضفة الغربية وقطاع غزه، واسـتطاعت

القوى الوطنية فيها تحقيق درجة معينة من التوافق والتسامح والتنسيق فيما بينهما، حتى خلال أحلك الأزمات الخلافية التي مرت بها.[1] ومع اندلاع الانتفاضة الأولى عام 1987 تشكلت قيادة للانتفاضة من مختلف القوى الوطنية والدينية. ونتج عن هذه التعددية إجراء انتخابات تحت الاحتلال الإسرائيلي في مؤسسات فلسطينية مختلفة كانتخابات المجالس الطلابية في الجامعات، ونادراً ما تعكّرت العلاقات الاجتماعية بينهم بسبب هذه التعددية، وهكذا نمت لدى هذا الجمهور قيم التعددية والتسامح واحترام الرأي الآخر.

وأسهمت التعددية الدينية في فلسطين في ظهور نزوع ديمقراطي نسبي يتمثل بدرجة معينة من التسامح الثقافي والسياسي. يقول محمد الأزعر إن هنالك اعتقادا أنّ الفلسطينيين الذين نشأوا على أرض لا تؤطرها كيانات سياسية صارمة، وأرض للديانات السماوية الثلاث اكتسبوا أهم سمتين للثقافة المساندة للديمقراطية، وهما احترام الرأي الآخر ونبذ التعصب العرقي والديني والطائفي والأقلية.[2]

5- تجربة الانتفاضة الأولى

رافق تجربة الانتفاضة الأولى عام 1987 مظاهر وعي سياسي تمثّلت بتقلّص هيمنة القيادات التقليدية، وتشكيل اللجان الشعبية كشكل تنظيمي ديمقراطي يؤمّن أوسع مشاركة في النشاط السياسي والاجتماعي.[3] وقد شكّلت هذه اللجان على صعيد المدن والقرى والمخيمات والأحياء، وضمّت ممثلين عن فصائل منظمة التحرير الفلسطينية والشيوعيين والتيارات الإسلامية، ومن أهم هذه اللجان لجان التجار والتعليم والمرأة، بالإضافة إلى لجان تولت إنجاز مهمات خدماتية يومية، مثل لجان التموين والخدمات الصحية وسائقي السيارات. هذا ما عزز المشاركة السياسية بين فئات المجتمع المختلفة، وازداد التنسيق بين الفصائل الفلسطينية على أساس التسامح واحترام الرأي الآخر.

---

[1] الجرباوي: علي، مرجع سابق، ص34.

[2] الأزعر: مرجع سابق، ص48.

[3] جميل: 1998، 163

مؤسسات المجتمع المدني والثقافة السياسية الفلسطينية.

مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني كما غيرها من الشعوب الاخرى تشمل نقابات مهنية وجمعيات تعاونية ومهنية واجتماعية وثقافية ليست للربح. والمجتمع الفلسطيني اليوم يخوض تجربة مدنية مميزة نتيجة عدم وجود دولة مستقلة مما ساعدها على الحصول على دعم واسع من شرائح المجتمع الفلسطيني.[1]

الدور الأساسي الذي تضطلع به مؤسسات المجتمع المدني هو التنشئة السياسية، وهذا يأتي من خلال الإيمان المطلق لتلك المؤسسات بالتجربة الديمقراطية وتعميق مفهومها وممارستها والتأكيد على قيمها الأساسية؛ لكي تكون بمثابة البنية الأساسية لتلك المؤسسات. والبناء الديمقراطي لا يأتي إلّا من خلال التنشئة السياسية السليمة التي ترتكز على:[2] 1) تقوية الثقة بالشخصية وذاتية الانسان. 2) ظهور معارضة مع الحرص على بناء ثقة بين الحاكم والمحكوم، وعلى وجود مناخ سياسي ديمقراطي تعددي. 3) تقوم بمهمة الرقابة على سلوك السلطة الحاكمة في المجتمع، وتساهم الثقافة السياسية فى المجتمع بتحديد عناصر القيادات السياسية في السلطة. 4) تؤثر على علاقة المواطن بالعملية السياسية وتفاعله معها.[3]

---

[1] دروزة، محمدعزة. **القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها**، بيروت،1959 ، ص183 .

[2] ابراش،إبراهيم. **البعد القومي للقضية الفلسطينية**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1 ،بيروت،1987ص75 .

[3] الندوة الفكرية السياسية: **خبرات الحركة السياسية الفلسطينية في القرن 20**، مرجع سابق.

الفصل الخامس

البحث الميداني: نتائج الدراسة

الفصل الخامس

البحث الميداني: نتائج الدراسة

يتضمن هذا الفصل عرضاً وتحليلا للنتائج التي توصلت إليها الدراسة الميدانية. للحصول على نتائج تم استخراج المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لمجالات أداة الدراسة، واعتمدت الدراسة مقياس لتقدير الاستجابات كما هو معروض في جدول رقم (1).

جدول (1): تحديد معايير الحكم لتقدير الاستجابات

المتوسط	الدرجة
4 فأكثر	مرتفعة جداً
3.5 - 3.99	مرتفعة
3 – 3.49	متوسطة
2.5 – 2.99	منخفضة
اقل من2.5	منخفضة جداً

الجدول رقم (1) يحدد معايير الحكم لتقدير استجابات مدرسي الجامعات في الضفة الغربية من نهر الاردن للتغير في الثقافة السياسية الفلسطينية بعد اتفاق أوسلو وأثرها على الثوابت الوطنية الفلسطينية بناءً على اعتبار الوسط (3.49).سوف نستعرض فيما يلي العلاقة بين عوامل ديمغرافية أي تأثيرها او عدم تأثيرها على احتمال تغيير في الثقافة السياسية الفلسطينية على اثراتفاقيات اوسلو لعام 1993. المتغيرات التي سيتم التركيز عليها هي الثوابت وهي عامل تابع في هذا التحليل من جهة والاختلاف الجنسي بين ذكور وإناث، العمر، مكان السكن، مكان العمل، مكان التخرج، مستوى التحصيل التعليمي، وسنوات الخبرة كعوامل متغيرة.

بعد اجراء البحث الميداني ووضع قضايا مرتبطة بالثقافة السياسية الفلسطينية تحديدا العلاقة مع الثوابت الفلسطينية، وفيما إذا حدث هناك أي تغيير في الثقافة السياسية الفلسطينية بعد توقيع اتفاقية اوسلو، على طاولة البحث والتقييم، توصل البحث الى النتائج التالية:

1. لم تكن هناك فروق ذات دلالة إحصائية بالنسبة للتغيرات في الثقافة السياسية الفلسطينية وأثرها على الثوابت الفلسطينية من وجهة نظر أساتذة الجامعات الفلسطينية بالنسبة لمتغيرات الجنس والتحصيل الأكاديمي والتخصص والعمر وسنوات الخبرة بالنسبة للمجال الأول والمتعلق بالتغيرات الثقافية السياسية وأثرها على الثوابت الوطنية قبل أوسلو، ومكان السكن، ومكان التخرج.

2. هناك فروق ذات دلالة إحصائية بالنسبة للتغيرات في الثقافة السياسية الفلسطينية وأثرها على الثوابت الفلسطينية من وجهة نظر أساتذة الجامعات الفلسطينية بالنسبة لسنوات الخبرة في المجال الثاني ومكان العمل والمتعلق بالتغيرات الثقافية السياسية وأثرها على الثوابت الوطنية بعد أوسلو.

تحليل النتائج

اولاً: الاختلاف بين الذكور والإناث

لم يجد البحث فرقا ذا دلالة إحصائية في علاقة الثقافة السياسية على الثوابت الفلسطينية الوطنية بعد توقيع اتفاق اوسلو بين الرجال والنساء عما كان عليه الحال قبل توقيع تلك الاتفاق وفق ما يحدده اعضاء الهيئة التدريسية في جامعات الضفة الغربية قبل توقيع اتفاقية اوسلو.

جدول (2): نتائج اختبار (ت) للعينات المستقلة

المجال	ذكور(ن:165)		إناث (ن:63)		قيمة ت	مستوى الدلالة
	المتوسط	الانحراف	المتوسط	الانحراف		
المجال الأول: الثقافة السياسية مجسدة بالثوابت الوطنية قبل أوسلو	3.47	0.38	3.44	0.42	0.43	0.67
المجال الثاني: الثقافة السياسية مجسدة بالثوابت الوطنية بعد أوسلو	2.39	0.68	2.65	0.68	-2.52	0.01
المجال الكلي	2.93	0.41	3.04	0.45	-1.83	0.07

مستوى الدلالة (α=0.05)، ت الجدولية (1.96)

كشف جدول (2) انه لا يوجد أختلاف بين النساء والرجال من بين اساتذة الجامعات الفلسطينية في الضفة الغربية حول أي تغيير في الثوابت الفلسطينية بين الفترة التي سبقت اتفاق اوسلو والفترة التي اتت من بعده. هناك عدة احتمالات لتفسير هذه الظاهرة من بينها: جنس عضو هيئة التدريس لا تلعب دورا في كشف وجود اي فروق في مكانة الثوابت الفلسطينية من قبل وبعد اتفاقية اوسلوربما لان المبادئ والقيم والقرارات التي وضعها الفلسطينيون منذ بداية القرن العشرين تحديدا منذ المؤمر العربي الفلسطيني الاول في القدس عام 1919م وما ارتسمت بشكل واضح في الميثاق الوطيني الفلسطيني، واضحة المعالم ومن الصعوبة تجاوزها مهما كانت هناك قرارات تكتيكية ملائمة لمرحلة او سحابة سياسية هنا او هناك. الميثاق الوطني ما زال راسخا وهو يلعب دورا هاما في التنشئة والتثقيف السياسي الفلسطيني على كافة الاصعدة. فبالنسبة لمنظمة التحرير الفلسطينية التنازل عن هذه الثوابت أو المساس بها هي خط احمر لا يمكن لأي فصيل التنازل عنها أو اتخاذ إجراءات أحادية الجانب بشأنها فكافة قطاعات الشعب الفلسطيني كانت ترى في منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني وتدرك أن مصير الشعب الفلسطيني مرهون بنجاح المنظمة أو إخفاقها. ونحن ندرك أن المرأة الفلسطينية بكافة أطرها النسوية كانت على شراكه بكل ما يتعلق بتطورات القضية الفلسطينية ولها دور واضح في رسم السياسات الفلسطينية.

ثانياً: العلاقة بين الثوابت الفلسطينية ومستوى التحصيل العلمي

دل البحث الميداني، (جدول 3)، انه لا يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين التغيير في الثوابت الفلسطينية قبل وبعد اتفاق اوسلو ومستوى التحصيل الاكاديمي عند اساتذه الجامعات الفلسطينية في الضفة الغربية أي الشهادة التي حصلت عليها عضو هيئة التدريس.

جدول (3): نتائج اختبار (ت) للعينات المستقلة لمتغير التحصيل الأكاديمي

المجال	ماجستير (ن:165)		دكتوراه (ن:63)		قيمة ت	مستوى الدلالة
	المتوسط	الانحراف	المتوسط	الانحراف		
المجال الأول: الثقافة السياسية متجسدة بالثوابت الوطنية قبل أوسلو	3.43	0.40	3.48	0.42	-0.86	0.49
المجال الثاني: الثقافة السياسية متجسدة بالثوابت الوطنية بعد أوسلو	2.52	0.68	2.41	0.70	1.26	0.44
المجال الكلي	2.98	0.41	2.95	0.44	0.62	0.66

مستوى الدلالة (α=0.05)، ت الجدولية (1.96).

يتبين من الجدول رقم (3) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة **(α=0.05)** بين متوسط استجابات أساتذة الجامعات الفلسطينية في الضفة الغربية لكشف أي تغيير في الثوابت الوطنية حيث كانت جميع قيم مستوى الدلالة أكبر من (0.05). ويمكن تفسير ذلك انه لا يوجد اختلاف في وجهات النظر حول عدم تغيير الثوابت الفلسطينية بعد اتفاقية اوسلوعما كانت عليه الحالة قبلها مهما كان التحصيل الاكاديمي لعضو هيئة التدريس.هناك عدة احتمالات لتفسير هذه الظاهرة من بينها: هناك اهتمام كبير من قبل أعضاء هيئات التدريس في الجامعات الفلسطينية حول القضية الفلسطينية ومتابعتهم لمجريات الأحداث السياسية والوعي السياسي المتوفر يكون لديهم ثقافة سياسية تدرك كل التغيرات والتطورات في ملف القضية الفلسطينية. ثانيا، كون الكثير من أعضاء هيئات التدريس جزء من القائمين على الحفاظ على الثوابت الفلسطينية كونهم احد طلائعي الطبقة الوسطى الفلسطينية التي تعتبر اساسا في قيادة المرحلة السياسية نحو الحرية والتحرير مهما كانت الظروف الداخلية او الخارجية المحيطة. ثالثا، عقد المؤتمرات والندوات في الجامعات الفلسطينية بأوقات متقاربة حول القضايا السياسية الفلسطينية توفر لديهم الفرصة للاندماج والتلاحم مع الوضع السياسي وإدراك حقيقة الواقع السياسي الفلسطيني.

ثالثا: التخصص المهني في إطار الجامعة والثوابت الفلسطينية

دل البحث (انظر جدول 4 وجدول 5) انه لا توجد فروق ذات دلالة إحصـــائية فيمـــا يتعلق بمتغير التخصص المهني في متوسطات استجابات عضو هيئة التدريس فـــي الجامعـــات الفلسطينية للتغير في الثقافة السياسية الفلسطينية متجسدا بالثوابت الفلسطينية بعد اتفاق أوسلو عما كان الوضع عليه قبل اتفاق اوسلو.

جدول (4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، لمجالات الدراسة ولـــلأداة الكليـــة حسب متغير التخصص.

المجال	التخصص	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
المجال الأول: الثقافة السياسية متجسدا بالثوابت الوطنية قبل أوسلو	اقتصاد وعلوم اجتماعية	28	3.55	0.32
	تجارة	16	3.53	0.33
	آداب	34	3.47	0.42
	فنون	6	3.33	0.52
	تربية	23	3.53	0.40
	طب	18	3.27	0.36
	صيدلة	9	3.49	0.40
	هندسة	25	3.38	0.47
	علوم	24	3.47	0.35
	اخرى	45	3.47	0.40
المجال الثاني: الثقافة السياسية متجسدا بالثوابت الوطنية بعد أوسلو	اقتصاد وعلوم اجتماعية	28	2.43	0.54
	تجارة	16	2.57	0.61
	اداب	34	2.38	0.66
	فنون	6	2.47	0.61
	تربية	23	2.45	0.73
	طب	18	2.56	0.58
	صيدلة	9	2.63	0.47
	هندسة	25	2.17	0.62
	علوم	24	2.65	0.75
	اخرى	45	2.51	0.83
المجال الكلي	اقتصاد وعلوم اجتماعية	28	3.00	0.31
	تجارة	16	3.05	0.34
	اداب	34	3.00	0.37
	فنون	6	2.90	0.50
	تربية	23	3.00	0.45
	طب	18	2.91	0.42
	صيدلة	9	3.1	0.31
	هندسة	25	2.77	0.39
	علوم	24	3.1	0.44
	اخرى	45	3.00	0.54

جدول (5): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لفحص دلالة الفروق في متوسط استجابات أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية للتغير في الثقافة السياسية بعد أوسلو متجسدا في الثوابت الفلسطينية حسب متغير التخصص

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
المجال الأول: الثقافة السياسية متجسدا بالثوابت الوطنية قبل أوسلو	بين المجموعات	1.32	9	0.15	0.95	0.48
	خلال المجموعات	33.51	218	0.15		
	المجموع	34.83	227			
المجال الثاني: الثقافة السياسية متجسدا بالثوابت الوطنية بعد أوسلو	بين المجموعات	3.96	9	0.44	0.94	0.49
	خلال المجموعات	102.31	218	0.47		
	المجموع	106.27	227			
المجال الكلي	بين المجموعات	1.51	9	0.17	0.94	0.49
	خلال المجموعات	39.10	218	0.18		
	المجموع	40.58	227			

مستوى الدلالة (α=0.05)، ت الجدولية (1.96).

توصل البحث الى نتيجة انه من خلال الجدول (5) يتبين عدم وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين متوسط استجابات أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية للتغير في الثقافة السياسية بعد أوسلو متجسدا في الثوابت الفلسطينية حسب متغير التخصص على جميع مجالات الدراسة والمجال الكلي، حيث كان مستوى الدلالة اكبر من (0.05).

يمكن تفسير ذلك انه لا يوجد اختلاف في وجهات النظر حول ان التغير في الثقافة السياسية الفلسطينية سواء قبل او بعد اوسلو لم يكن له اثر بالغ في التنازل عن الثوابت الفلسطينية مهما كان التخصص المهني لعضو هيئة التدريس.هناك عدة احتمالات لتفسير هذه الظاهرة من بينها: 1)تعتبر الثقافة السياسية الفلسطينية جزء لا يتجزأمن خبرات وثقافات أي عضو هيئة تدريس بغض النظر عن التخصص، فهناك تناول باستمرار للقضية الفلسطينية كأمثلة واقعية يطرحها عضو هيئة التدريس سواء كان بكلية الهندسة أو التجارة وغيرها. 2) تعتبر

نقابة الموظفين في الجامعات خليطا بين هيئات التدريس بكلياتهم المختلفة والتي تركز بأولوياتها على الجانب السياسي والذي لا يمكن تجاهله داخل الجامعات الفلسطينية.

رابعاً، الشرائح العمرية والثوابت الفلسطينية

دل البحث انه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند الهيئة التدريسية فيما يتعلق بالعمر بين التغير في الثقافة السياسية الفلسطينية بعد اتفاق أوسلو وأثرها على الثوابت الوطنية.انظر الى جدولي رقم (6) و(7).

جدول (6): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، لمجالات الدراسة ولـــلأداة الكليـــة حسب متغير العمر

المجال	العمر	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
المجال الأول: الثقافة السياسية متجسدا بالثوابت الوطنية قبل أوسلو	20 - 25	7	3.18	0.50
	26 -31	42	3.43	0.44
	32 - 37	57	3.44	0.37
	38- 43	30	3.53	0.32
	44 -49	35	3.40	0.33
	50 – 55	40	3.61	0.38
	56 -61	15	3.40	0.47
	62 -67	2	3.35	0.30
المجال الثاني: الثقافة السياسية متجسدا بالثوابت الوطنية بعد أوسلو	20 - 25	7	2.92	0.76
	26 -31	42	2.63	0.73
	32 - 37	57	2.41	0.68
	38- 43	30	2.49	0.67
	44 -49	35	2.53	0.64
	50 - 55	40	2.21	0.64
	56 -61	15	2.48	0.68
	62 -67	2	2.67	0.35
المجال الكلي	20 - 25	7	3.10	0.57
	26 -31	42	3.07	0.49
	32 - 37	57	2.96	0.41
	38- 43	30	3.01	0.41
	44 -49	35	2.96	0.33
	50 - 55	40	2.91	0.40
	56 -61	15	2.94	0.53
	62 -67	2	3.01	0.16

جدول (7): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لفحص دلالة الفروق في متوسط استجابات أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية للتغير في الثقافة السياسية بعد أوسلو وأثرها على الثوابت الفلسطينية حسب متغير العمر

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
المجال الأول: الثقافة السياسية متجسدا بالثوابت الوطنية قبل أوسلو	بين المجموعات	1.86	7	0.27	1.78	0.09
	خلال المجموعات	32.96	220	0.15		
	المجموع	34.83	227			
المجال الثاني: الثقافة السياسية متجسدا بالثوابت الوطنية بعد أوسلو	بين المجموعات	5.72	7	0.82	1.79	0.09
	خلال المجموعات	100.56	220	0.46		
	المجموع	106.27	227			
المجال الكلي	بين المجموعات	0.55	7	0.08	0.43	0.88
	خلال المجموعات	40.03	220	0.18		
	المجموع	40.58	227			

مستوى الدلالة (α=0.05)، ت الجدولية (1.96).

توصل البحث الميداني (جدول 7) الى عدم وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين متوسط استجابات أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية للتغير في الثقافة السياسية بعد أوسلو متجسدا بالثوابت الفلسطينية حسب متغير العمر على جميع مجالات الدراسة والمجال الكلي، حيث كان مستوى الدلالة اكبر من (0.05).يمكن تفسير ذلك انه لا يوجد اختلاف في وجهات النظر حول ان التغير في الثقافة السياسية الفلسطينية سواء قبل او بعد اوسلو متجسدا بالثوابت الفلسطينية مهما كان عمر عضو هيئة التدريس.

هناك عدة احتمالات لتفسير هذه الظاهرة من بينها: 1) عمر هيئة التدريس بغض النظر كان صغير أو متوسط أو كبير قد وصل الى مرحلة النضوج العقلي والثقافي والسياسي ولديه القدرة على التمييز الدقيق للثقافة السياسية الفلسطينية متجسدا بالثوابت الفلسطينية. 2)هذه التغيرات لم تعد تخفى على أي كان فوسائل الإعلام في وقتنا الحاضر تتسابق على التسويق الإعلامي والحصول على المعلومات أول بأول وهذه التطورات تصل الى كل بيت ومؤسسة

بوسائل متعددة لذلك نجد أن الصغير والكبير وما بينهما يدركون يجري حولهم ولـــديهم القـــدرة على إصدار الحكم بصحتها أو لا وهم بهذا لا يرون اي تغيير في الثوابت الفلسطينية من حالتها قبل اوسلو الى ما بعد هذا الاتفاق.

خامساً: سنوات الخبرة والثوابت الفلسطينية

دل البحث انه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية فيما يتعلـــق بســـنوات الخبـــرة فـــي متوسطات استجابات عضو هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية للتغير في الثقافة السياســـية الفلسطينية بعد اتفاق أوسلو متجسدا بالثوابت الوطنية الوطنية. انظر الى جدولي (8) و(9).

جدول (8): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، لمجالات الدراسة ولـــلأداة الكليـــة حسب متغيرسنوات الخبرة.

المجال	سنوات الخبرة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
المجال الأول: الثقافة السياسية متجسدا بالثوابت الوطنية قبل أوسلو	من 1 – 5 سنوات	78	3.40	0.41
	6 – 11	73	3.47	0.37
	12 – 17	28	3.49	0.36
	18 – 23	29	3.56	0.30
	أكثر من 23 سنة	20	3.48	0.51
المجال الثاني: الثقافة السياسية متجسدا بالثوابت الوطنية بعد أوسلو	من 1 – 5 سنوات	78	2.56	0.71
	6 – 11	73	2.43	0.64
	12 – 17	28	2.48	0.71
	18 – 23	29	2.58	0.67
	أكثر من 23 سنة	20	2.03	0.58
المجال الكلي	من 1 – 5 سنوات	78	2.98	0.43
	6 – 11	73	2.95	0.40
	12 – 17	28	2.98	0.45
	18 – 23	29	3.10	0.41
	أكثر من 23 سنة	20	2.75	0.41

جدول (9): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لفحص دلالة الفروق في متوسط استجابات أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية للتغير في الثقافة السياسية بعد أوسلو وأثرها على الثوابت الفلسطينية حسب متغير سنوات الخبرة.

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
المجال الأول: الثقافة السياسية متجسدا بالثوابت الوطنية قبل أوسلو	بين المجموعات	0.66	4	0.17	1.10	0.37
	خلال المجموعات	34.17	223	0.15		
	المجموع	34.83	227			
المجال الثاني: الثقافة السياسية ومتجسدا بالثوابت الوطنية بعد أوسلو	بين المجموعات	4.88	4	1.21	2.68	0.03
	خلال المجموعات	101.40	223	0.46		
	المجموع	106.27	227			
المجال الكلي	بين المجموعات	1.25	4	0.31	1.77	0.14
	خلال المجموعات	39.33	223	0.18		
	المجموع	40.58	227			

مستوى الدلالة (α=0.05)، ت الجدولية (1.96).

اظهر البحث (جدول 9) عدم وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين متوسط استجابات أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية للتغير في الثقافة السياسية بعد أوسلو متجسدا في الثوابت الفلسطينية حسب متغير سنوات الخبرة على المجال الأول والمجال الكلي، حيث كان مستوى الدلالة اكبر من (0.05).يمكن تفسير ذلك انه لا يوجد اختلاف في وجهات النظر مهما كان عدد سنوات الخبرة لعضو هيئة التدريس حول تغير في الثقافة السياسية الفلسطينية قبل اوسلو وما بعد اوسلو متجسدا بالثوابت الفلسطينية.هناك عدة احتمالات لتفسير هذه الظاهرة من بينها: 1)إن موضوع الثقافة السياسية قبل اتفاق أوسلو كان مرتبط أكثر بمنظمة التحرير الفلسطينية كونها كانت الحاضنة الرئيسية للشعب الفلسطيني وملتزمة الى حد كبير بالثوابت الفلسطينية، ولا يخفى على أي كان حقيقة ارتباط الجامعات الفلسطينية بمنظمة التحرير والتي كانت وقتها تستقي الكثير من القرارات منها مما يجعل عضو هيئة التدريس مهما كانت خبرته على اطلاع كامل بهذه التشابكات.2) لم يخص قبل اتفاق أوسلو ما يسمى

بالتنازلات المجانية للكيان الصهيوني أن جاز التعبير، مع وجود بعض التنظيمات التي كانت تعارض بعض السياسات للمنظمة لكنها منطوية تحتها وهذا الأمر كان له تأثير أيضا على الكادر الوظيفي للجامعات الفلسطيني الذي كان يتابع عن كثب كل هذه الأمور وبالتالي يشكل جزء من ثقافته السياسية مهما كانت خبرته العملية في الجامعة.

من جهة ثانية، اظهر البحث أن هناك فروقا ذات دالة إحصائيا في سنوات الخبرة في المجال الثاني، حيث بلغت مستوى الدلالة الإحصائية فيه (0.03) وهي نسبة اقل من (0.05). ولفحص دلالة الفروق في المجال الثاني(الثقافة السياسية وعلاقتها بالثوابت الوطنية بعد أوسلو) تم اختيار اختبار شفيه لفحص ذلك من خلال جدول رقم (10).

جدول (10): دلالة الفروق في الثقافة السياسية متجسدا بالثوابت الوطنية بعد أوسلو تبعا لمتغير سنوات الخبرة في المجال الثاني.

سنوات الخبرة في المجال الثاني	من 1-5 سنوات	من 6- 11	12-17	18-23	اكثر من 23
من 1-5 سنوات		.120	.080	.080	*3.50
من 6- 11	.12-0		.040-	5.10-	.400
12-17	.08-0	.040		.100-	.440
18-23	.08-0	5.10	.100		5.50
اكثر من 23	*3.5-0	.40-0	.44-0	5.5-0	

من خلال جدول رقم (10) نلاحظ ما يلي: 1) توجد فروق ذات دلالة إحصائية، بمعنى ان هناك اختلاف في وجهات النظر حيث يرى البعض من اعضاء هيئة التدريس ان تغير الثقافة السياسية بعد اسلو متجسدا بالثوابت الوطنية الفلسطينة ويظهر هذا الاختلاف بين مستوى سنوات الخبرة من (1-5) ومستوى أكثر من 23 سنة ولصالح سنوات الخبرة من (1-5)، أي أن عضو هيئة التدريس ذو الخبرة القليلة لديه إدراك واضح أن هناك تغيير في الثقافة السياسية الفلسطينية من الحالة التي كانت قبل اتفاقية اوسلو وبين الحالة ما بعد الاتفاق متجسدا في الثوابت الوطنية الفلسطينية.

هناك عدة احتمالات لتفسير هذه الظاهرة من بينها: 1)يعتبر عضو هيئة التدريس ذو الخبرة القليلة في المجال الثاني أكثر تحمسا لرؤية فروقا في المحافظة على الثوابت الفلسطينية من فترة ما قبل اوسلو وفترة ما بعده. 2)أيضا ظهور الحركات الإسلامية مثل حركة حماس والجهاد الإسلامي فهي حركات حديثات التأسيس وربما تكون أكثر انتشار بين أعضاء الهيئات التدريسية الصغيرة أو ذوي الخبرات القليلة.

سادساً: مكان السكن ورؤية تغيير في الثوابت الفلسطينية

دل البحث انه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية فيما يتعلق بمكان السكن في متوسطات استجابات عضو هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية على تغير في الثقافة السياسية الفلسطينية بعد اتفاق أوسلو متجسدا بالثوابت الوطنية. أنظر الى جدولي رقم (11) و(12).

جدول (11): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، لمجالات الدراسة ولـــلأداة الكليـــة حسب متغير مكان السكن.

المجال	مكان السكن	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
المجال الأول: الثقافة السياسية متجسدا بالثوابت الوطنية قبل أوسلو	جنين	30	3.58	0.36
	نابلس	56	3.43	0.38
	طولكرم	23	3.49	0.41
	طوباس	8	3.24	0.49
	سلفيت	13	3.48	0.45
	رام الله	36	3.36	0.47
	القدس	27	3.36	0.30
	الخليل	16	3.62	0.35
	بيت لحم	17	3.60	0.24
	الداخل الفلسطيني	2	3.56	0.44
المجال الثاني: الثقافة السياسية متجسدا بالثوابت الوطنية بعد أوسلو	جنين	30	2.35	0.70
	نابلس	56	2.28	0.66
	طولكرم	23	2.38	0.39
	طوباس	8	2.82	0.61
	سلفيت	13	2.86	0.88
	رام الله	36	2.42	0.65
	القدس	27	2.58	0.68
	الخليل	16	2.73	0.72
	بيت لحم	17	2.54	0.62
	الداخل الفلسطيني	2	2.73	0.56
المجال الكلي	جنين	30	2.96	0.43
	نابلس	56	2.86	0.41
	طولكرم	23	2.93	0.36
	طوباس	8	3.03	0.53
	سلفيت	13	3.20	0.56
	رام الله	36	2.89	0.42
	القدس	27	2.97	0.38
	الخليل	16	3.18	0.47
	بيت لحم	17	3.10	0.35
	الداخل الفلسطيني	2	3.15	0.06

جدول (12): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لفحص دلالة الفروق في متوسط استجابات أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية للتغير في الثقافة السياسية بعد أوسلو متجسدا بالثوابت الفلسطينية حسب متغير مكان السكن.

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
المجال الأول: الثقافة السياسية وعلاقتها بالثوابت الوطنية قبل أوسلو	بين المجموعات	2.21	9	0.25	1.64	0.10
	خلال المجموعات	32.61	218	0.15		
	المجموع	34.83	227			
المجال الثاني: الثقافة السياسية وعلاقتها بالثوابت الوطنية بعد أوسلو	بين المجموعات	7.22	9	0.80	1.77	0.08
	خلال المجموعات	99.05	218	0.45		
	المجموع	106.27	227			
المجال الكلي	بين المجموعات	2.41	9	0.27	1.53	0.14
	خلال المجموعات	38.17	218	0.18		
	المجموع	40.58	227			

مستوى الدلالة (α=0.05)، ت الجدولية (1.96).

توصل البحث الميداني (جدول 12) الى عدم وجود فروق ذوي دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين متوسط استجابات أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية للتغير في الثقافة السياسية بعد أوسلو متجسدا في الثوابت الفلسطينية حسب متغير مكان السكن على جميع مجالات الدراسة والمجال الكلي، حيث كان مستوى الدلالة اكبر من (0.05). يمكن تفسير ذلك انه لا يوجد وجهات نظر متباينة حول التغير في الثقافة السياسية الفلسطينية متجسدا في الثوابت الوطنية الفلسطينية اينما كان موقع السكن لعضو هيئة التدريس.

هناك عدة احتمالات لتفسير هذه الظاهرة من بينها: 1) إن الواقع السياسي الذي يعيشه عضو هيئة التدريس يفرض عليه التعاطي مع جميع المستجدات السياسية وان يكون له معرفة وعلم ودراية بكل ما يجري على الساحة الفلسطينية اينما سكن. جميع قرانا ومدننا ومخيماتنا الفلسطينية تعاني وتدفع فاتورة الاحتلال الإسرائيلي، وبغض النظر عن موقع سكن عضو هيئة التدريس فان الهموم الفلسطينية واحدة وقيمنا واحدة وثقافتنا نستقيها من نفس المنبع كل ذلك

يجعل من الثقافة السياسية الفلسطينية تصل الى كل فلسطيني أينما كان تواجده مما يجعله يكـــاد يدرك نفس التوجهات والحقائق الثابتة حول الثقافة السياسية الفلسطينية متجســـدة فـــي الثوابـــت الوطنية.

سابعاً: مكان العمل، المؤسسة الجامعية والـــتأثير على الموقف من الثوابت الفلسطينية

دل البحث انه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لمتغير الجامعة او المؤسسة الاكاديمية التي يعمل بها عضو هيئة التدريس بين الجامعات الفلسطينية على أي تغير في الثقافة السياســـية الفلسطينية بعد اتفاق أوسلو متجسدا بالثوابت الوطنية الفلسطينية. الجدولان 13 و 14 يظهـــران الامر بوضوح.

جدول (13): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، لمجالات الدراسة ولـــلأداة الكليـــة حسب متغير الجامعة التي يعمل بها.

المجال	الجامعة التي يعمل بها	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
المجال الأول: الثقافة السياسية متجسدة بالثوابت الوطنية قبل أوسلو	النجاح	63	3.53	0.40
	بيرزيت	44	3.31	0.44
	بيت لحم	16	3.71	0.28
	العربية الأمريكية–جنين	18	3.40	0.39
	أبو ديس	56	3.40	0.33
	القدس المفتوحة	21	3.58	0.38
	خضوري	10	3.51	0.35
المجال الثاني: الثقافة السياسية متجسدة بالثوابت الوطنية بعد أوسلو	النجاح	63	2.27	0.71
	بيرزيت	44	2.38	0.49
	بيت لحم	16	2.70	0.74
	العربية الأمريكية–جنين	18	2.45	0.79
	أبو ديس	56	2.63	0.65
	القدس المفتوحة	21	2.59	0.77
	خضوري	10	2.53	0.74
المجال الكلي	النجاح	63	2.90	0.44
	بيرزيت	44	2.84	0.28
	بيت لحم	16	3.20	0.45
	العربية الأمريكية–جنين	18	2.93	0.46
	أبو ديس	56	3.07	0.39
	القدس المفتوحة	21	3.10	0.54
	خضوري	10	3.02	0.46

جدول (14): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي والجامعة التي يعمل بها.

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
المجال الأول: الثقافة السياسية متجسدة بالثوابت الوطنية قبل أوسلو	بين المجموعات	2.85	6	0.48	3.28	0.004
	خلال المجموعات	31.98	221	0.15		
	المجموع	34.83	227			
المجال الثاني: الثقافة السياسية متجسدة بالثوابت الوطنية بعد أوسلو	بين المجموعات	5.74	6	0.96	2.10	0.054
	خلال المجموعات	100.53	221	0.46		
	المجموع	106.27	227			
المجال الكلي	بين المجموعات	2.36	6	0.39	2.27	.04
	خلال المجموعات	38.22	221	0.17		
	المجموع	40.58	227			

مستوى الدلالة (α=0.05)، ت الجدولية (1.96).

اظهر البحث الميداني أن من خلال الجدول (14)يتبين عدم وجود فروق ذوي دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (α=0.05)بين متوسط استجابات أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية للتغير في الثقافة السياسية بعد أوسلو متجسدا بالثوابت الفلسطينية حسب متغير الجامعة التي يعمل بها في المجال الثاني. يمكن تفسير عدم وجود فروق بانه لا يوجد اختلاف بوجهات نظر فالغالبية العظمى من اعضاء هيئات التدريس يرون ان التغير في الثقافة السياسية الفلسطينية لم يحدث كما تجسد بعدم تغيير في الثوابت الفلسطينة بعد اتفاق اسلو بغض النظر عن الجامعة التي يعمل بها.

هناك عدة احتمالات لتفسير هذه الظاهرة من بينها: 1) أن الغالبية العظمى من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية يدركون أن اتفاق أوسلو لم يكن له اثر سلبي على تغير الثقافة السياسية الفلسطينية متجسدا بالثوابت الفلسطينية ونحن ندرك خصوصا بهذه الأيام أن الكيان الصهيوني تنصل من جميع التزاماته ولا يحترم اتفاقياته ومعاهداته. 2) هذه الأمور يدركها المثقف الفلسطيني خصوصا أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية والذين يعانون ويلات الاحتلال ومصاعبه ويدركون خفايا مؤامراته الخبيثة أكثر من غيرهم كونهم

الواجهة المضيئة والمشرقة التي تأخذ على عاتقها بناء الكوادر العلمية والوطنية لمؤسسات الوطن، لذلك نجد أن الجميع منهم ربما ينظر بذات العين الثاقبة الى ما افرزه اتفاق أوسلو وجدواه للشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية.

من جهة ثانية، كشف البحث الميداني وجود فروق ذات دلالة احصائية في المجال الأول والمجال الكلي، حيث كان مستوى الدلالة فيها اقل من (0.05).ولفحص دلالة الفروق في المجال الاول(الثقافة السياسية متجسدة بالثوابت الوطنية قبل أوسلو) والمجال الكلي تم اختيار اختبار شفيه لفحص ذلك من خلال جدول رقم (15) و(16).

جدول (15): دلالة الفروق في الثقافة السياسية متجسدة بالثوابت الوطنية قبل أوسلو تبعا لمتغير الجامعة التي يعمل فيها.

الجامعة التي يعمل فيها	النجاح	بيرزيت	بيت لحم	الامريكية	ابو ديس	المفتوحة	خضوري
النجاح		2.20*	8.10-	3.10	.130	5.00-	2.00
بيرزيت	2.2-0*		40.0-*	10.0-	10.0-	7.20-*	.200-
بيت لحم	8.10	40.0*		.30*0	1.30*	.130	20.0
الأمريكية	3.1-0	10.0	.30*-0		1.00	.170-	1.10-
أبو ديس	.13-0	10.0	1.3-0*	1.0-0		9.10-	2.10-
المفتوحة	5.00	7.20*	.13-0	.170	8.10		.060
خضوري	2.0-0	.200	.19-0	1.10	2.10	.06-0	

من خلال جدول رقم (15) يتبين الاتي: 1) توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مدرسي جامعة النجاح الوطنية ومدرسي جامعة بير زيت لصالح مدرسي النجاح بمعنى ان أعضاء هيئة التدريس في جامعة النجاح يرون ان هناك اثر لتغيير الثقافة السياسية الفلسطينية متجسدا بتغيير بالثوابت الفلسطينية أكثر من الهيئات التدريسية في الجامعات الأخرى، وبين مدرسي بيت لحم ومدرسي بير زيت، الأمريكية، وأبو ديس لصالح بيت لحم، وبين مدرسي المفتوحة وبير زيت لصالح مدرسي القدس المفتوحة، ولا توجد فروق بين مدرسي الجامعات الاخرى.

جدول (16): دلالة الفروق في المجال الكلي تبعا لمتغير الجامعة التي يعمل فيها.

الجامعة التي يعمل فيها	النجاح	بيرزيت	بيت لحم	الامريكية	ابو ديس	المفتوحة	خضوري
النجاح		.050	-1.30*	-.030	-2.10	-9.10	-.120
بيرزيت	.05-0		-.36*0	-9.00	-.17*0	-.24*0	-8.10
بيت لحم	1.30*	.36*0		.270	9.10	2.10	.180
الامريكية	.030	9.00	.27-0		-9.00	-6.10	-10.0
ابو ديس	2.10	.17*0	9.1-0	10.0		-.060	-.000
المفتوحة	9.10	.24*0	2.10	6.10	7.00		.060
خضوري	.120	8.10	.18-0	10.0	.000	.06-0	

من خلال جدول رقم (16) يتبين ما يلي: 1) توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مدرسي بيت لحم ومدرسي النجاح وبير زيت لصالح بيت لحم، وبين مدرسي أبو ديس وبير زيت لصالح أبو ديس، وبين مدرسي المفتوحة وبير زيت لصالح مدرسي القدس المفتوحة، ولا توجد فروق بين مدرسي الجامعات الأخرى.

هناك عدة احتمالات لتفسير هذه الظاهرة من بينها: 1) لقد أظهرت الفروق تجيزها لصالح جامعة النجاح وبيت لحم والقدس المفتوحة على حساب الجامعات الأخرى فالنسبة لجامعة النجاح ربما المسيرة العلمية الطويلة للجامعة وقوة العمل الوطني فيها سواء للكوادر التعليمية أو الطلبة فقد كان هناك إدراك وتلاحم مع القضية الفلسطينية من خلال قوة منظمة التحرير الفلسطينية داخل الحرم الجامعي لدرجة انه في الثمانيات كان يطلق عليها جامعة منظمة التحرير، كل هذه المعطيات كانت تضع أعضاء هيئة التدريس فيها إما معارض أو مؤازر لقرارات المنظمة وما ينبثق عنها من سياسات وأفكار تحدد الهوية والثقافة السياسية الفلسطينية، ولا ننسى أيضا حجم التناقضات بين أعضاء هيئة التدريس فيها في ذلك الوقت حول ما يجري داخل منظمة التحرير الفلسطينية ولا نكون مبالغين انه وصل الى حد الخصام والتصادم، مما يجعل أعضاء الهيئة التدريسية لديهم هذه الفروق.

بالنسبة لجامعة بيت لحم فتعتبر من أكثر الجامعات تصادم مـــع الاحـــتلال الإســـرائيلي وأكثرها إغلاقا من قبل الاحتلال الإسرائيلي في السابق مما شكل للجامعة وهيئتهـــا التدريســـية ردات فعل تجاه الاحتلال الإسرائيلي وشكل لديهم عدم الثقة بمنهجية الاحتلال وإمكانية التفاوض معه أو الدخول بمشاريع سلمية كانت تطرح سابقا هذا من ناحية أخرى كانت غالبيـــة أعضـــاء هيئة التدريس من أصحاب التوجهات السياسية اليسارية الرافضة للتعاطي أو التفاوض مع الكيان الصهيوني.

بالنسبة لجامعة القدس المفتوحة فلربما تعود الفروق الى كون ألجامعه جامعة حكوميـــة وتتمشى مع سياسة الحركة الأقوى وتحاول السير على خطى منظمة التحرير ودعم توجهاتهـــا السياسية.

ثامناً: مكان التخرج الجديد وتحديد تغييرات في الثقافة السياسية الفلسطينية

دل البحث انه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بينومكان التخرج الأخير لاعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية والتأثير على أي تغيير في الثقافة السياسية الفلسطينية على اثر اتفاقية اوسلو. ولفحص الفرضيّة الصفريّة السابقة تم إجراء اختبار تحليل التباين الأحادي (**One Way ANOVA**) لاستخراج قيم المتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعيارية ودرجات الحرية وقيم (ف) المحسوبة وقيم مستوى الدلالة الإحصائية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على مجالات الدراسة وعلى المجال الكلي، من خلال جدولي رقم (17) و(18).

جدول (17): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، لمجالات الدراسة ولـــلأداة الكليـــة حسب متغير مكان التخرج الأخير.

المجال	الجامعة التي يعمل بها	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
المجال الأول: الثقافة السياسية متجسدا بالثوابت الوطنية قبل أوسلو	أوروبا الغربية	59	3.51	0.40
	أوروبا الشرقية	25	3.36	0.40
	الهند والباكستان	4	3.24	0.37
	دولة عربية	106	3.47	0.38
	أمريكيا	27	3.40	0.40
	كندا	4	3.40	0.15
	جنوب شرق أسيا	3	3.97	0.46
المجال الثاني: الثقافة السياسية متجسدا بالثوابت الوطنية بعد أوسلو	أوروبا الغربية	59	2.50	0.71
	أوروبا الشرقية	25	2.57	0.71
	الهند والباكستان	4	2.33	0.32
	دولة عربية	106	2.38	0.68
	أمريكيا	27	2.74	0.63
	كندا	4	2.18	0.68
	جنوب شرق أسيا	3	2.00	0.40
المجال الكلي	أوروبا الغربية	59	3.01	0.43
	أوروبا الشرقية	25	3.00	0.48
	الهند والباكستان	4	2.79	0.34
	دولة عربية	106	2.93	0.42
	أمريكا	27	3.07	0.43
	كندا	4	2.79	0.28
	جنوب شرق أسيا	3	2.97	0. 03

جدول (18): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لفحص دلالة الفروق في متوسط استجابات أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية للتغير في الثقافة السياسية بعد أوسلو وأثرها على الثوابت الفلسطينية حسب متغير مكان التخرج الأخير.

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
المجال الأول: الثقافة السياسية متجسدا بالثوابت الوطنية قبل أوسلو	بين المجموعات	1.63	6	0.27	1.81	0.10
	خلال المجموعات	33.20	221	0.15		
	المجموع	34.83	227			
المجال الثاني: الثقافة السياسية متجسدا بالثوابت الوطنية بعد أوسلو	بين المجموعات	4.32	6	0.72	1.56	0.16
	خلال المجموعات	101.95	221	0.46		
	المجموع	106.27	227			
المجال الكلي	بين المجموعات	0.74	6	0.12	0.68	0.67
	خلال المجموعات	39.84	221	0.18		
	المجموع	40.58	227			

مستوى الدلالة (α=0.05)، ت الجدولية (1.96).

جدول (18) يبين عدم وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين متوسط استجابات أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية للتغير في الثقافة السياسية بعد أوسلو متجسدا بالثوابت الفلسطينية حسب متغير مكان التخرج الأخير على جميع مجالات الدراسة والمجال الكلي.بمعنى ان وجهات نظر اعضاء هيئات التدريس جاءات الى حد كبير متشابهة، فمعظمهم يرون ان التغير في الثقافة السياسية الفلسطينية سواء كان قبل او بعد اوسلو لم يمس اي من الثوابت الفلسطينية.

هناك عدة احتمالات لتفسير هذه الظاهرة من بينها: إن الجامعة التي تخرج منها عضو هيئة التدريس لا تكاد تؤثر بشكل كبير على وجهة نظره تجاه التغير في الثقافة السياسية بعد أوسلو متجسدا بالثوابت الوطنية الفلسطينية فكل منهم يدرك حجم التغيرات الحاصلة في الثقافة السياسية الفلسطينية كونه جزء لا يتجزأ منها واحد المتابعين والمهتمين بكل ما تفرزه الساحة الفلسطينية من أحداث، كيف لا والكثير منهم كان له بصمة واضحة في تشكيل هذه الثقافة ورسم حدودها مع الصعوبات التي تواجههم في ذلك، فعلى سبيل المثال الكثير من أعضاء هيئات

التدريس في الجامعات كان لهم دور بارز في بناء المناهج الفلسطينية وما رافق ذلك من تـــدخل إسرائيلي واجتبي في مكونات هذا المنهاج وهذا يعتبر ضرب صريح وواضح للثوابت الفلسطينية التي مُست أو ربما تم التنازل عنها.

الخاتمة

تعتبر القضية الفلسطينية واحدة من القضايا المحوريّة التي شكّلت منعطفاً هامّاً في قضايا التحرّر العالمية، وإنّ التاريخ الطويل للصراع العربي الإسرائيلي منذ أنْ وقع الشعب الفلسطيني تحت نير الاحتلال جعل إرثه وتاريخه وثقافته رازحاً بمشاريع ساعية لإيجاد حلول لهذه القضية، ومعظم هذه المشاريع كانت تصطدم بمبادئ وثوابت الشعب الفلسطيني مرتكزة على هوية وثقافة لا يمكن التنازل عنهما. هذه الدراسة تأخذ بعين الاعتبار ما يأتي:

1) انبثقت الثقافة السياسية الفلسطينية من مقدّرات وتراث وعادات وتقاليد الشعب الفلسطيني وما تبع ذلك من تطوّرات سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية.

2) ارتبطت الثقافة السياسية الفلسطينية بشكل كبير بمجريات الأحداث على الساحة الفلسطينية ومن أهمّها الحرص والمحافظة على الثوابت الفلسطينية مهما كانت الظروف التي يعيشها الفلسطيني ولو كان يعيش في الشتات وما تبع ذلك من معاناة وتشرّد لأبناء الشعب الفلسطيني وحقوقه بالعودة والعيش بكرامه داخل حدود الدوله الفلسطينية.

3) كان لظهور منظمة التحرير الفلسطينية على الساحة الفلسطينية والعربية والدولية أثر بالغ في إعادة رسم هوية وثقافة الشعب الفلسطيني، بمحافظتها على الثوابت الفلسطينية التي تعرضت لمؤامرات عبر كثير من العقود حيث إنّها الممثّل الرسمي والناطق الرسمي ومشروع وحدويّ لجميع قطاعات الشعب الفلسطيني بكافة أطيافه السياسية، ووقفت المنظمة بوجه كافة المؤامرات والاتفاقيات التي كانت تحاول النيل أحيانا من ثقافة وهوية الشعب الفلسطيني وثوابته الوطنية رغم المصاعب والمتاعب كالضغوط الدولية، ووجهات النظر المتناقضة بين أعضائها تجاه مشاريع واتفاقيات.

4) إنّ ظهور حركات إسلامية وتناميها على الساحة الفلسطينية وقناعاتهم الفكرية والسياسية بعدم مس الثوابت الفلسطينية لا من قريب ولا من بعيد، دفع إلى المزيد من التنافس من اجل الحرص على الثوابت الفلسطينية على كافة المستويات.

5) حقيقة تم اعتبار أتفاق أوسلو على انه نقطة تحول في تاريخ القضية الفلسطينية، لـذلك تـمّ اختيار عيّنة بشكل عشوائيّ من الهيئات التدريسية في الجامعات الفلسطينية لتقييم تأثير هـذا الاتفاق على الثقافة السياسية الفلسطينية متجسدة بالمحافظة او عدم المحافظة علـى الثوابـت الفلسطينية حين كان اتفاق اوسلو نقطة مفصلية، وأظهر البحث أنّ ما يقـارب 50% مـنهم يرون وجود تغييرات في الثقافة السياسية الفلسطينية بعد أوسلو متجسدة بتغييرات بالثوابـت الفلسطينية.

من أبرز النتائج التي توصّل لها البحث ما يأتي:

1- لم يجد البحث أن هناك تغييرات في نظر اساتذة الجامعات الفلسطينية في الضفة الغربية في الثقافة السياسية الفلسطينية متجسدة في الثوابت الفلسطينية بعد توقيع اتفاقية اوسلو على مـا كانت عليه تلك الثوابت قبل التوقيع عليها. اي انه رغم سلبياته الكثيرة فلم يستطع اتفـاق أوسلو المس بالثقافة السياسية الفلسطينية متجسدة بالمحافظة على الثوابت الفلسطينية.

2- لم تكن هناك فروق ذات دلالة إحصائية في متغيّـرات الجـنس والتحصـيل الأكـاديمي والتخصص والعمر ومكان التخرج بالنسبة للتغيّرات في الثقافة السياسية الفلسطينية على اثر توقيع اتفاقية اوسلو متجسدة بعدم التغيير في الثوابت الوطنية الفلسطينية.

3- هناك فروق ذات دلالة إحصائية بالنسبة للتغيّرات في الثقافة السياسية الفلسـطينية وأثرهـا على الثوابت الفلسطينية بالنسبة لمتغيّر مكان العمل بالنسبة للمجال الكلّي ظاهرة لأعضـاء هيئة التدريس في جامعة بيت لحم بالمقارنة مع جامعتيْ النجاح وبيرزيت، حيـث أظهـر أعضاء الهيئات التدريسية في جامعة بيت لحم أنّ هناك أثراً سلبيّاً للتغيّرات الحاصلة بالثقافة السياسية الفلسطينية متجسدة بالثوابت الوطنية الفلسطينية قبل وبعد أوسلو أكثر من أعضاء الهيئات التدريسية في جامعتيْ النجاح وبيرزيت. كذلك أظهر أعضاء الهيئات التدريسية في جامعة أبو ديس أنّ هناك أثراً سلبيّاً للتغيّرات الحاصلة بالثقافة السياسية الفلسطينية متجسدة بالثوابت الفلسطينية قبل وبعد أوسلو أكثر من أعضاء الهيئات التدريسية في جامعة بيرزيت.

كذلك أظهر أعضاء الهيئات التدريسية في جامعة القدس المفتوحة أنّ هنـــاك أثـــراً ســـلبيّاً للتغيّرات الحاصلة بالثقافة السياسية الفلسطينية متجسدة بالثوابت الفلسطينية قبل وبعد أوسلو أكثر من أعضاء الهيئات التدريسية في جامعة بيرزيت.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية

أبراش،إبراهيم. (1987). "**البعد القومي للقضية الفلسطينية**"، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، لبنان.

ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين بن مكرم. " **لسان العرب**"، دار صادر، المجلد الخامس، بدون سنة نشر، ص:25،33، لبنان.

أبوشنب، إسماعيل. (1999). **"رؤية إسلامية للمستقبل الفلسطيني"**،ملامح المشروع الإسلامي لفلسطين، وزياد أبوعمرو، الإسلاميون والنظام السياسي المستقبلي، وعبدالستارقاسم، الحرية بين الإسلام والمسلمين: فيما بعدالأزمة: التغيرات البنيوية في الحياة السياسية الفلسطينية وأفاق العمل، مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ط1 ،ص 199،وص 127 وص137،رام الله، فلسطين.

أبوعامر، عدنان. (2006). "**الانتخابات البلدية في قطاع غزة :قراءة قانونية سياسية**""،بحث مقدم إلى مؤتمر تنمية وتطوير قطاع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي، الذي انعقد في كلية التجارة بالجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

أحمد، سامي يوسف.(2003). "**القوميون العرب والقضية الفلسطينية**"، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.

أحمد،سامي يوسف.(2010). " **الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين " الجذور،التكوين،المسارات"**، جريدة الورد للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.

أرشيد ، سامر. (2007). "**حركة فتح والسلطة الفلسطينية تداعيات أوسلو والانتفاضة الثانية**"، مؤسسة الناشر،رام الله، فلسطين.

الأزعر ، محمد خالد. (1996). "**النظام السياسي والتحول الديمقراطي في فلسطين**"، مواطن – المؤسسة الفلسطينية للدراسات والديمقراطية–، ط1، ص 45، رام الله، فلسطين.

ألصالحي، بسام.(1991). "**حول واقع تطور الزعامة الفلسطينية من 1967– 1991** "، مركز قدس للإعلام والاتصال، ص 60، رام الله، فلسطين.

البديري، موسى. (1995). "**الديمقراطية وتجربة التحرير الوطني :الحالة الفلسطينية**""، في : البديري، موسى وآخرون :الديمقراطية الفلسطينية : أوراق نقدية، ص:50، مواطن – المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله، فلسطين.

البرغوثي، إياد. (2007). "**الدين والدولة في فلسطين**"، مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان،ص41 ،رام الله، فلسطين.

بلقزيز، عبدالله .(1998). **أسئلة الفكر العربي المعاصر**، مطبعة النجاح الأيوبية، الدار البيضاء، المغرب

بلقزيز،عبدالله. (2006)."**أزمة المشروع الوطني الفلسطيني من فتح إلى حماس**"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.

توما،إميل. (1995).**الأعمال الكاملة**، معهد إميل توم للأبحاث السياسية والاجتماعية، م4 ،حيفا، فلسطين.

الجرباوي، علي.(1995). "**حول الانتخابات الفلسطينية العامة. ..مراجعة نقدية للرؤى الفلسطينية المتباينة**"،السياسة الدولية، العدد120 ، ص15 ، رام الله، فلسطين.

الجرباوي، علي.(1999). "**البنية القانونية والتحول الديمقراطي في فلسطين**"، مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية،ص:53 ،رام الله، فلسطين.

جميل، هلال. (1998). "**النظام السياسي الفلسطيني بعد اوسلو**"، دراسة تحليلية نقدية، المؤسسة الفلسطينية لدارسة الديمقراطية، ط1، فلسطين.

جميل،هلال. (1990). "**المجتمع الفلسطيني وإشكاليات الديمقراطية**"، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، ص:36، نابلس، فلسطين.

حمامي، ريما. (1997)." **تراث الانتفاضة في السياسة الفلسطينية المعاصرة**"، في :نادر عزت سعيد وريما حمامي :دراسات تحليلية للتوجهات السياسية والاجتماعية في فلسطين، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، ص 43، نابلس، فلسطين.

حمدان،محمد سعيد وآخرون. (2007). "**فلسطين والقضية الفلسطينية**"،ط2 ،منشورات جامعة القدس المفتوحة،عمان، الاردن.

حميد،راشد.(1998)."**مقررات المجلس الوطني الفلسطيني1964- 1974**"،مركز الأبحاث الفلسطيني، – حواتمة، نايف، **أوسلو والسلام الآخر المتوازن**، الأهالي للطباعة والنشر،ص17 ، بيروت، لبنان.

حواتمة، نايف. (1998). " **أوسلو والسلام الآخر المتوازن**"،الأهالي للطباعة والنشر، ص17 ، بيروت، لبنان.

حوراني،فيصل.(1997)."**الفكر السياسي الفلسطيني1964 -1974**"، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، لبنان.

د.مشاقبة، امين. (2005). "**معوقات ٱصلاح السياسي في الوطن العربي**"، ورقة غير منشورة مقدمة إلى ورشة عمل إصلاح السياسي – مركز الرأي للدراسات، عمان، الاردن.

دروزة، محمد عزة. (1959)."**القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها**"، ص183 ، بيروت، لبنان.

ريتشارد هال، ترجمة سعيد بنحمد الهاجري. (2001). "**المنظمات، هياكلها، عملياتها، ومخرجاتها**"، معهد الإدارة العامة للطباعة والنشر، ص:416، المملكة العربية السعودية.

الزبيدي ، باسم. (2003). "**الثقافة السياسية الفلسطينية**"، رام الله، فلسطين.

زعيتر،أكرم. (1955). "**القضية الفلسطينية**"،دار المعارف،القاهرة، مصر.

سمحة،ع.(2005)." ***العولمة الثقافية والثقافة السياسية العربية***"، برامج الإصلاح الـديمقراطي والثقافة السياسية التشاركية في الوطن العربي،جامعة النجاح، فلسطين.

شاش،طاهر.(1999). **"مفاوضات التسوية النهائية"الآمال والطموح"**،دار الشروق،القاهرة، مصر.

شاش،طاهر.(2008)."**إستراتيجية إسرائيل الجديدة**"،مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، مصر.

الشريف،ماهر. (1995). "**البحث عن كيان"دراسة في الفكر السياسـي الفلسـطيني- 1993" 1908**مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، نيقوسيا، قبرص.

الشماع ، خليل محمد حسن ، وخضير، كاظم محمود. (2000). "**نظرية المنظمة**"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ص:370، الأردن.

الشوبكي، بلال محمود محمد. (2007). "**التغيير السياسي من منظور حركات الإسلام السياسي في الضفة الغربية وقطاع غزة"حماس نموذجاً**"، بحث لنيل درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، جامعة النجاح الوطنية، ص: 36، نابلس، فلسطين.

الصايغ،يزيد.(2002). "**الكفاح المسلح والبحث عن دولة**"،(ترجمة باسم سرحان)،ط1 مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، لبنان.

صبري ، إسماعيل وربيع، محمد محمود. (1994). "**موسوعة العلـوم السياسـية**"، جامعـة الكويت، ص: 47، الكويت.

الصغير ، جاسم. (2005)." **الأنظمة العربية والإصلاح السياسي**"، الحـوار المتمـدن، العـدد 1221.

ضياء الحق، وجيه.(1988). "**الدين :الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للشعب الفلسطيني**"،في : مجموعة باحثين" :الفلسطينيون في الوطن العربي، معهدالبحوث والدراسات العربية،ص 167، القاهرة، مصر.

عاطف ، غيث محمد. (1995). "**قاموس علم الاجتماع**"، دار المعرفة الجامعيـــة، ص: 110، الإسكندرية، مصر.

عامر ، سعيد يس.(2000). "**الادارة وتحديات التغيير**"، مركز وايدسرفس للاستشارات والتطوير الاداري، مصر.

عبد الباقي ، صلاح الدين محمد. (2002). "**السلوك الفعال في المنظمات**"، دار الجامعة الجديدة، ص:380، مصر.

عبد الخالق، عبد الله. (2004). "***الثقافة السياسية لطلبة جامعة الإمارات***"، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد 85، ص 113، الامارات.

عبد الرحمن،أسعد. (1987). " **منظمة التحرير الفلسطينية: جذورها، تأسيســها، مســاراتها**"، مركز الأبحاث الفلسطينية، بيروت، لبنان.

عبدالهادي، مهدي.(1992)."**المسألة الفلسطينية ومشاريع الحلول السياســية1934- 1974**"، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان.

عبيدات ذوقان، عبد الحق كايد، عدس عبد الرحمن.(2005). "**البحث العلمي: مفهومه وأدواته وأساليبه**"، دار الفكر، ط9، ص 69، عمان،الأردن.

عثمان ، فاروق السيد. (2000). "**قوى إدارة التغيير**"،دار الوفـــاء للنشـــر والتوزيـــع، ص:9، مصر.

عدوان،عصام. (2008)."**الدولة الفلسطينية في فكـــر ياســـر عرفـــات**، وزارة الإعلام،غـــزة، فلسطين.

عدوان،عصام.(2006)."**حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح1969–1983**"،السلطة الوطنية، وزارة الإعلام،غزة، فلسطين.

عزت،نادر وحمامي، ريما. (1997).)تحرير):" **دراسات تحليلية للتوجهات السياسية الاجتماعية في فلسطين**"،مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، ص:46،نابلس، فلسطين.

عزمي ، زكريا. (2002). "**في قضايا الثقافة الفلسطينية**"، مؤسسة ناديا للطباعة والنشر والإعلان، رام الله، فلسطين.

عسكر، علي وآخرون. (1992)."**مقدمة في البحث العلمي**"، مكتبة الفلاح، ص 105، الكويت.

العقاد، صلاح.(1975)."**فلسطينو الوطن العربي بين الماضي والحاضر**"،السياسة الدولية، عد 42،القاهرة،مصر.

عقيلي ، عمر وصفي. (1997). "**الإدارة: أصول وأسس ومفاهيم**"، دار زهران للنشر والتوزيع، ص:356، الأردن.

علوش،ناجي،(ب .ت).(1955).**المقاومة العربية في فلسطين1917–1948**،الأسوار للطباعة والنشر،ص 141–142، عكا، فلسطين.

عمر، عبدالفتاح. (1993). "**الديمقراطية والثقافة السياسية في التربية على حقوق الإنسان والديمقراطية**"، المعهد العربي لحقوق الإنسان،ص43 ،تونس.

الفطافطة،م. (2007)." ***الثقافة السياسية الفلسطينية ثقافة توحيد أم تفتيت***"،مجلة تسامح،العدد السادس عشر،السنة الخامسة،آذار.

الفيومي ، أحمد بن محمد بن علي. (1997). "**المصباح المنير**"، تحقيق يوسف الشيخ محمد، الطبعة الثانية، المكتبة العصرية،ص46،بيروت، لبنان.

قاسمية،خيرية. (1990). "**الحركة الوطنية الفلسطينية في ثلثي القرن الحالي**"، الموسوعة الفلسطينية القسم الثاني الدراسات الخاصة،م5 ، ص:57 ، بيروت، لبنان.

الكيالي،عبدالوهاب. (1990). **"تاريخ فلسطين الحديث"**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر،ط 10، بيروت، لبنان.

محمد،جواد.(1996)."**عملية السلام في الشرق الأوسط وتطبيقاتها على المسارين الأردني والفلسطيني**"، مركز الدراسات،عمان، الاردن.

مصطفى، إبراهيم ، وعبد القادر، أحمد، ، والزيات، أحمد حسن ،والنجار، محمد علي. **المعجم الوسيط**، المكتبة الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، بدون سنة نشر، ص:668، تركيا.

المغربي، كامل محمد. (1994). "**السلوك التنظيمي (مفاهيم وأسس سلوك الفرد والجماعة في التنظيم)**"، دار الفكر، ص:321، الأردن.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية. (1983)."**فلسطين تاريخها وقضيتها**"، مؤسسة الدراسات الفلسطينية،ط1 ،نيقوسيا، قبرص.

ميعاري، محمود. (2003). "**الثقافة السياسية في فلسطين**"، مؤسسة الناشر للنشر، رام الله، فلسطين.

نصرالله، تيسير.(2005). "**الدولة ثنائية القومية**"، جريدة حق العودة، العدد13 –14،المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، رام الله، فلسطين.

النفار،سليم.(2010). " **المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية الثابت والمتحول**"، مجلة سياسات،ع 12، معهد السياسات العامة، رام الله، فلسطين.

نوفل، ممدوح. (1996). **"الانقلاب "أسرار مفاوضات المسار الفلسطيني- الإسرائيلي**"، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

نوفل، ممدوح.(2000)."**البحث عن دولة،مواطن -المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية**، ط 1، رام الله، فلسطين.

الهور منير والموسى، طارق.(1992).،"**مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية1974- 1985**"، دار الجليل،عمان،الاردن.

ثانياً: وثائق ومؤتمرات ودوريات

إعلان الاستقلال، الصادر عن المجلس الوطني الفلسطيني، الدورة 19 في الجزائر1988/11/5م.

خطاب الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة لأبناء فلسطين في أريحا/3 / 3/ 1965،**الوثائق الفلسطينية العربية لعام**1965 .

شؤون فلسطينية (كانون ثان -شباط1982)، العدد(122- 123) بيروت، ص (225-230).

منظمة التحرير الفلسطينية، **المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الخامسة عش**ر،دمشق1981/4/9، ص21 .

مهمات الثورة بعد غزو لبنان، التقرير السياسي الصادر عن الدورة الموسعة للجنة الديمقراطية، منشورات الإعلام المركزي، كانون أول/ يناير1982 .

الندوة الفكرية السياسية: **خبرات الحركة السياسية الفلسطينية في القرن** 20، غزة: المركز القومي للدراسات والتوثيق، 2000.

النص الكامل لمبادرة ريغان، منظمة التحرير الفلسطينية، المجلس الوطني الفلسطيني، الدورة 16،الجزائر،1983 .

ثالثاً: المراجع الأجنبية

Almond Gabriel & Powell Georges.(1978). **Comparative politics**.Little Brown.2nd ed.

Apter David E.(1998).**Comparative politics old and new**. Ed.by Goodin Robert, E.Klingemann Hans-Dieter. A new Handbook of political science.Oxford..P374.

Baudouin Jean.(2004). Introduction à la science politique.***Dalloz***.7e éd..P.109.

Berger Peter.Luckmann Thomas.(1996). **La construction de la Réalité**. Paris, Masson/Armand Colin.

Bourdieu Pierre.(1980). Questions de sociologie***. Minuit.***

Braud Philippe.(1982). La science politique.Pressesuniversitaires de France.***Que sais-je***..P.110.

Chagnollaud Dominique.(2006). Science Politique.***Dalloz***.6 éd.

Crozier Michel.(1977). **Friedberg Ehrard.L'acteur et le système**. Paris, Seuil.

Easton David.(1974). **Analyse du systèmepolitique**.Armand Colin.

Gramsci.Ecritspolitique.(1974).1914-1920.Ed.**Sociales**. ***Tome 1***.

Lim Timothy C.(2006). **Doing comparative politics.an introduction to approaches and issues**.Lynne Rienners.P.92.

Lim.Timothy C.(2006). Doing comparative politics.***LynneRienner*** Publishers.P.17.

Lowndes Vivien.(2002). **Institutionalism.*in*: Theory and methods in political science**.Ed. by Gerry Stoker and David Marsh.Macmillan.P 91.

Wiarda Howard J.(2007). **Comparative politics**. Approaches and Issues. Rowman&Littlefield..P.84.

رابعاً: المواقع الالكترونية

اتفاقية أوسلو، ويكيبـــديا الموســـوعة الحـــرة، تـــم الاطـــلاع عليهـــا بتـــاريخ 2013/2/12: http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A9_%D8%A3%D9%88%D8%B3%D9%84%D9%88

بني سلامة، محمد تركي .الإصلاح السياســـي دراســـة نظريـــة،www.dash.com. بتـــاريخ 2014/7/6

الزيدي، باسم حسين .أسلاميو مصـــر والتحـــول البراغمـــاتي ،wwwannaba.org.بتـــاريخ 2014/1/29

شبيب ، نبيل .ثوابت القضية، موقع الوحـــدة الإســـلامية، اخـــر قـــراءة بتـــاريخ 2013/7/5 http://www.alwihdah.com/view.asp?cat=1&id=608

كوكش، عمـــر.الإنتخابـــات التونســـية وقطيعـــة الاســـتبداد ،www.aljazeera.net بتـــاريخ 2014/3/15

الملاحق

الاستبيان

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة النجاح الوطنية

كلية الدراسات العليا

ماجستير التخطيط والتنمية السياسية

حضرة عضو/عضوة هيئة التدريس المحترم/ة

السلام عليكم و رحمة الله و بركاته وبعد؛

يقوم الطالب عامر قبها من جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، بدراسة أكاديمية عنوانها:"التغير في الثقافة السياسية الفلسطينية بعد اتفاق أوسلو وأثرها على الثوابت الوطنية الفلسطينية"، وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في برنامج التخطيط والتنمية السياسية في كلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية نابلس/ فلسطين. لهذا الغرض تم إعداد هذا الاستبيان الذي أتكرم أن أضعه بين أيديكم. تم اختياركم بشكل عشوائي. سيتم استخدام نتائج هذا البحث لأغراض البحث العلمي فقط.

مع الشكر والاحترام

الطالب

عامر محمد قبها

القسم الأول: البيانات الشخصية

يرجى منكم وضع إشارة (√) في المكان المناسب :

1- الجنس:

☐ ذكر ☐ أنثى

2- **التحصيل الأكاديمي:**

☐ ماجستير ☐ دكتوراه

3- التخصص:

☐ كلية اقتصاد وعلوم اجتماعية ☐ كلية تجارة ☐ كلية آداب

☐ كلية فنون ☐ كلية تربية ☐ كلية طب ☐ كلية صيدلة

☐ كلية هندسة ☐ كلية علوم ☐ أخرى

4- العمر:

☐ من 20 – 25 سنة ☐ من 26- 31 سنة ☐ من 32 -37

☐ من 38-43 ☐ من 44-49 ☐ من 50-55

☐ من 56-61 ☐ من 61-66

5- سنوات الخبرة في التدريس:

☐ من1- 5 سنوات ☐ من6- 11 ☐ من 12-17

☐ من 18- 23 ☐ أكثر من23

6- مكان السكن:

☐ منطقة جنين ☐ منطقة نابلس ☐ منطقة طولكرم

☐ منطقة طوباس ☐ منطقة سلفيت ☐ منطقة رام الله

☐ منطقة القدس ☐ منطقة الخليل ☐ منطقة بيت لحم

☐ الداخل الفلسطيني

7- **الجامعة التي اعمل بها:**

☐ جامعة النجاح الوطنية ☐ جامعة بيرزيت ☐ جامعة بيت لحم

☐ الجامعة العربية الأمريكية – جنين ☐ جامعة القدس- أبو ديس

☐ جامعة القدس المفتوحة ☐ جامعة فلسطين التقنية – خضوري

8- مكان التخرج الأخير:

☐ أوروبا الغربية ☐ أوروبا الشرقية ☐ الهند والباكستان

☐ الدول العربية ☐ الولايات المتحدة الأمريكية ☐ الصين

☐ كندا ☐ جنوب شرق أسيا- اندونيسيا وماليزيا

القسم الثاني: ضع إشارة (√) أمام فقرات الاستبيان

الرقم	الفقرة	أوافق بشدة	أوافق	موقف وسطي	أعارض	أعارض بشدة
المجال الأول: الثقافة السياسية وعلاقتها بالثوابت الوطنية قبل أوسلو						
1	تبنى الثقافة السياسية الفلسطينية على مجموعة من قيم واتجاهات وسلوكيات ومعارف أفراد المجتمع الفلسطيني.					
2	ترتبط الثقافة السياسية الفلسطينية بفلسفة وفكر متكامل وكجزء من تاريخ الشعب الفلسطيني.					
3	معاناة وتشريد الشعب الفلسطيني جزء لا يتجزأ من ثقافته السياسية.					
4	وحدة وترابط فصائل منظمة التحرير الفلسطيني تشكل رافعة أساسية لثقافته السياسية.					
5	اهتمام وإحساس الشعب الفلسطيني بهويته عنصر مهم من عناصر ثقافته السياسية.					
6	هناك علاقة قوية للأهمية الدينية والتاريخية لفلسطين على ثقافتها السياسية.					
7	عدم التفريط بالحدود الجغرافية لفلسطين من الثوابت التاريخية الغير قابلة للجدل.					
8	مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية قبل اتفاق أوسلو لم تنال من الثقافة السياسية الشعب الفلسطيني.					
9	هناك تأثير واضح للطائفية والعشائرية والمناطقية على الثقافة السياسة الفلسطينية.					
10	الثورات الفلسطينية المتعاقبة تركت بصمات واضحة على ثقافته السياسية.					
11	هناك دور قوي لمؤسسات منظمة التحرير الفلسطيني في تعميق الثقافة السياسية الشعب الفلسطيني.					
12	اعتبر الشعب الفلسطيني مثقفاً سياسياً.					
13	تنمي المؤسسات التعليمية مفاهيم سياسية لأبنائها بصورة ممنهجة.					

الرقم	الفقرة	أوافق بشدة	أوافق	موقف وسطي	أعارض	أعارض بشدة
14	مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية قبل اتفاق أوسلو لم تنل من ثوابت الشعب الفلسطيني.					
	المجال الأول :الثقافة السياسية وعلاقتها بالثوابت الوطنية قبل أوسلو					
15	وحدة أبناء الشعب الفلسطيني أهم عنصر في بناء ثقافة سياسية قادرة على البقاء.					
16	الثقافة السياسية الفلسطينية تتغير وفق المعطيات السياسية على الساحة الفلسطينية.					
17	الثقافة السياسية الفلسطينية تتأثر بإفرازات وتناقضات المعسكرين الشرقي والغربي.					
18	الثقافة السياسية الفلسطينية جزء لا يتجزأ من الثقافات السياسية العربية.					
19	ليس للأحزاب والتنظيمات تأثير على الثقافة السياسية الفلسطينية.					
20	الثقافة السياسية الفلسطينية لا تتعاطى مع الواسطة والمحسوبية.					
21	الثوابت الفلسطينية هي خطوط حمراء لا يمكن تجاوزها أو التلاعب بها .					
22	ليس للحزب الأقوى تأثير على الثقافة السياسية الفلسطينية.					
23	الثقافة السياسية الفلسطينية لا تتعاطى مع الانتماء الحزبي.					
24	عندما نتحدث عن الثوابت فكل فلسطيني يعرف ما هي.					
	المجال الثاني: الثقافة السياسية وعلاقتها بالثوابت الوطنية بعد أوسلو					
25	حين تذكر اتفاقية أوسلو كعنصر مؤثر في الثقافة ألسياسية الفلسطينية فالأغلب يعرف أهم ما جاء فيها.					
26	راعت اتفاقية أوسلو عناصر أساسية في الثقافة السياسية الفلسطينية.					

الرقم	الفقرة	أوافق بشدة	أوافق	موقف وسطي	أعارض	أعارض بشدة
27	الثقافة السياسية الفلسطينية الجديدة بعد أوسلو لا تتمشي وثقافتنا الفلسطينية قبل أوسلو.					
28	حق العودة وقضية اللاجئين ثوابت كفلتها اتفاقية أوسلو .					
29	هناك اتفاق بين جميع فصائل العمل الوطني والديني على اتفاقية أوسلو.					
30	أعطت اتفاقية أوسلو ملامح واضحة للهوية الفلسطينية والشعور بها .					
31	كفلت اتفاقية أوسلو عدم التنازل عن القدس والمقدسات الدينية.					
32	لم تفرط اتفاقية أوسلو بحدود الدولة الفلسطينية وفق حدود الرابع من حزيران عام1967.					
33	هناك دراية وعلم لكافة شرائح المجتمع الفلسطيني بأهم ما جاء به اتفاق أوسلو.					
34	اتفاقية أوسلو واحدة من الاتفاقيات التي كفلت للشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة.					
35	اتفاقية أوسلو مرجعية أفضل من الكفاح المسلح.					
36	هناك دور قوي للأحزاب والحركات الإسلامية في التأثير والضغط على صانعي القرار الفلسطيني .					
37	كان هناك دور بارز للمجلس الوطني الفلسطيني على صياغة بنود اتفاقية أوسلو عام 1993.					
38	أعطت اتفاقية أوسلو حرية كاملة للفلسطينيين في صياغة البرنامج التعليمي،					
39	أعطت اتفاقية أوسلو حرية كاملة للفلسطينيين في صياغة المناهج الوطنية والدينية.					
	المجال الثاني :الثقافة السياسية وعلاقتها بالثوابت الوطنية بعد أوسلو					
40	لم يبرز على السطح خلافات جوهرية حول ما تم الاتفاق علية في أوسلو عام 1993 .					
41	التغيير الذي حصل في الثقافة السياسية الفلسطينية بعد أوسلو هو تغيير يتجاوز ثوابتنا الفلسطينية .					

الرقم	الفقرة	أوافق بشدة	أوافق	موقف وسطي	أعارض	أعارض بشدة
42	التغيير الذي حصل في الثقافة السياسية الفلسطينية بعد أوسلو هو تغيير طبيعي ولم يتجاوز ثوابتنا الفلسطينية .					
43	فتح اتفاق أوسلو آفاق جديدة للشعب الفلسطيني من خلال الاستقلالية المستقلة.					
44	فتح اتفاق أوسلو آفاق جديدة للشعب الفلسطيني من خلال التمتع بمزايا الدول المستقلة.					
45	وضع اتفاق أوسلو حدودا للتدخل العربي في القضية الفلسطينية .					
46	هناك التزام واضح من قبل دولة إسرائيل بتطبيق اتفاق أوسلو.					
47	اتفاقية أوسلو تضمن حرية الممارسة السياسية لقوى المعارضة الفلسطينية					
48	اتفاقية أوسلو فتحت جميع الحريات التي يطالب بها الشعب الفلسطيني .					

An- NajahNational University
Faculty of Graduates Studies

Change in the Palestinian political culture after the Oslo agreement and its impact on the national constants

By
Amer Mohammed Saeed Qabaha

Supervised by
Dr. Massoud Eghbarieh

This Thesis is Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master of Political Planning and Development in the Faculty of Graduate Studies, An-Najah National University, Nablus, Palestine.

2016

Change in the Palestinian political culture after the Oslo agreement and its impact on the national constants

By
Amer Mohammed Saeed Qabaha
Supervised by
Dr. Massoud Eghbarieh

Abstract

This study measures the degree of change in the Palestinian political culture as a result of the Oslo agreement signed between Israel and the PLO in 1993in the eyes of all faculty members of the Palestinian universities in the West Bank. The study utilizes the descriptive and the quantitative approaches. A questionnaire was developed and administrated among a sample of the academic faculty members. The sample size is 250. Data were collected and analyzed by the SPSS program.

The main findings are: The research could not indicate a significant impact of the Oslo agreement, negative or positive, on the Palestinian political culture in the eyes of the faulty members of the Palestinian universities in the West Bank of Jordan. No changes have been inflicted as a result of he Oslo agreement when we consider, age, gender, academic achievements, specialization, years of experience of these faculty members. Nevertherless, we found a significant difference with regard to the place of work: Those faculty members at the Beitlehem and Al-Quds universities see strong negative changes in the Palestinian political culture as a result of the Oslo agreement, than the faculty members of other universities in the West Bank.